



تقرير حول

تقييم استعدادية وفعالية مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة على تنفيذها

سلسلة تقارير رقم 285

الجزء الثاني



AMAN
Transparency Palestine



تقرير حول

**تقييم استعدادية وفعالية مؤسسات المجتمع المدني
في المشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة
على تنفيذها**

2024



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث محمود الافرنجي لقيامه بإعداد هذا التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريهم هذه الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. تقرير حول: تقييم استعدادية وفعالية مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة على تنفيذها. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

قائمة المحتويات

37	مقدمة
40	الفصل الأول: التعريفات والمفاهيم الأساسية
40	مؤشر القياس
40	المجتمع المدني
40	المشاركة
41	السياسات العامة
41	المساءلة
42	المساءلة المجتمعية
43	الفصل الثاني: مؤشرات فحص دور المجتمع المدني في المشاركة والمساءلة
43	المؤشرات
46	الفصل الثالث: فحص استعدادية المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات العامة والتأثير فيها والمساءلة عليها
51	الخلاصات
51	الفصل الرابع: فعالية المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات العامة والتأثير فيها والمساءلة عليها
52	طبيعة المشاركة والتدخل
55	المصادر العملية
57	مستوى المشاركة
58	مستوى التدخل
59	المخرجات
63	الخلاصات
65	التوصيات
66	قائمة المصادر

يمتاز المجتمع المدني الفلسطيني بخبرته العالية، وتاريخه الطويل قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما ميّزه عن مؤسسات المجتمع المدني في الإقليم. ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية، أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في دعم مؤسسات السلطة الناشئة، ومشاركتها التجارب، وساندها في تقديم الخدمات للمواطنين أصحاب الحقوق، ولا تزال هذه المؤسسات تقوم بهذا الدور كشريك، في سياق بناء مؤسسات رسمية ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان، وتصون الحريات العامة.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني قد أسهم في تعزيز هذا النهج التشاركي، وخاضت مؤسسات المجتمع المدني في قضايا برزت مع بناء المؤسسات الرسمية، كالنزاهة، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، وأنتجت برامج جديدة في تحديد الأولويات الوطنية، ورسم السياسات العامة، وأصبح من مهام مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية مراقبة مؤسسات الدولة وأعمالها، وتقديم الملاحظات، والنقد، والنصح والاستشارة لها؛ لحسن إدارة الشأن والمال العام، وتفعيل المساءلة الاجتماعية، ومكافحة الفساد.

وفي العقد الأخير، واجهت مؤسسات المجتمع المدني تحديات جساماً في السياق الوطني الفلسطيني، تتمثل في الانقسام السياسي الداخلي، وتغييب دور المجلس التشريعي، وعدم إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)، والتفرد بالسلطة، وإساءة استخدامها، وتقييد المساحات المدنية، والحريات العامة. وقد عملت مؤسسات المجتمع المدني، منذ ذلك الحين كركيزة أساسية للمساءلة في غياب المؤسسات الرقابية الرسمية وضعفها، خاصة المجلس التشريعي، وفي الدفاع عن حقوق المجموعات المهمشة والضعيفة وتمثيلها، والتأثير في صياغة العديد من السياسات العامة والمساءلة عليها.

يسعى هذا الدليل إلى بناء مؤشرات قياس لفحص دور المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؛ وذلك من أجل الوصول إلى صورة أكثر شمولية حول مساهمة الفضاء المدني في صنع السياسات العامة، خاصة استعداديته وفعالته، للتأثير في صنع السياسات العامة والمساءلة عليها. وضمن سياق أوسع، يسعى الأتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) إلى تحديد الفجوات والثغرات المتعلقة في صنع السياسات العامة، ودور الفضاء المدني فيها.

هدف التقرير

شكل المجتمع المدني الفلسطيني، في ظلّ تغييب المجلس التشريعي الفلسطيني، ركيزة أساسية في تمثيل قضايا المواطنين، وازدادت أهميته خلال عملية رسم السياسات العامة، ومراقبة تنفيذها، والمساءلة عليها. وعليه، يهدف هذا التقرير إلى فحص مدى استعدادها وفعاليتها في التأثير في السياسات العامة، والمساءلة على تنفيذها؛ لتبيان فجوات العمل، وأوجه القصور، ومكامن القوة؛ للخروج في استخلاصات وتوصيات تهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال.

المنهجية

اعتمد التقرير على المنهج الوصفي النوعي (الكيفي)، أي سرد أدبيات مؤسسات المجتمع المدني، وواقع مساهمتها، وتحليلها استناداً إلى مؤشرات قياس (معايير بحثية) معدة مسبقاً لهذا العمل، إضافة إلى إجراء المقابلات مع المسؤولين في تلك المؤسسات، من خلال عينة قصدية، راعي فيها التوزيع التخصصي والجغرافي. ولأغراض هذا التقرير، سيقترن مجال البحث على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأتلافاتها، دون غيرها من مكونات المجتمع المدني. وعليه، قُسم البحث إلى ما يأتي: الفصل الأول، الذي اشتمل على التعريفات والمفاهيم الأساسية

لموضوع التقرير؛ وتناول الفصل الثاني مؤشرات فحص دور المجتمع المدني في مجال البحث؛ فيما تناول الفصل الثالث تحليل استعدادية المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمسألة عليها؛ وسلط الفصل الرابع الضوء على واقع فعالية مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمسألة عليها؛ وقد خلص التقرير إلى مجموعة محددة من الاستخلاصات والتوصيات، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.

تحديات العملية البحثية

لقد شكّلت حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، التي تشنّها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد الاعتداءات، وجرائم المستوطنين في الضفة الغربية التحدي الأكبر أمام العملية البحثية، فانتفت إمكانية إجراء العملية البحثية مع مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، واقتصرت على مؤسسات الضفة الغربية، إضافة إلى انشغال العديد من مؤسسات الضفة الغربية بالعمل الإغاثي، الإنساني، والحقوق في القطاع.

إضافة إلى ذلك، شكّل ضعف الإمام الكافي لدى بعض مسؤولي مؤسسات المجتمع المدني بمفهوم السياسات العامة، سواء المكتوبة أم المنفذة كسياسة عامة، أو توجيهات تحدياً أمام العملية البحثية، وعبئاً زمنياً خلال إجراء المقابلات.

بنية المؤشرات

إنّ تحويل البنى المؤسسية الهيكلية، وعملها المهني الموجه لخدمة القضايا العامة للجمهور، في التأثير في صناعة السياسات العامة مشاركة ومساءلة، ونواتج هذا العمل، إلى إطار معياري قابل للقياس من خلال مؤشرات واضحة ومهنية، هي عملية ليست باليسيرة، خاصة تلك النوعية منها. حيث تعدّ المؤشرات أداة لدعم العملية التقييمية بصورة مهنية؛ لتوفير المعرفة حول مسألة التقييم ذاتها، لا سيما تحديد الفجوات لسدّها، وتحديد المكتسبات؛ من أجل مراكمتها، والبناء عليها. ولتحقيق غرض هذا الدليل، ستقسم المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تسعى في مجموعها إلى فحص وتقييم استعدادية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمسألة عليها؛ لتحديد الفجوات والإنجازات في هذا المجال. وهذه المجموعات الثلاث كالتالي:

- مؤشرات هيكلية: تسعى إلى فحص المعلومات عن البنى المؤسسية (الهيكلية) للمنظمات وبرامجها وتقييمها وجمعها، وفي السياق ذاته تقييم استعدادية المؤسسة.
- مؤشرات عملياتية: تسعى إلى فحص المعلومات حول العمل المهني لبرامج المؤسسة وتقييمها وجمعها، وبيان أدوارها المهنية، الدائمة منها والطارئة، وجزء منها يستكمل تقييم استعدادية المؤسسة، فيما يقيم الجزء الآخر فعاليتها.
- مؤشرات النواتج: تسعى إلى فحص المعلومات حول النتائج التي حققتها المؤسسة، من خلال تنفيذ برامجها الدائمة والطارئة وتقييمها وجمعها، وهي مؤشرات متخصصة في تقييم فعالية المؤسسة ورصدها.

العينة البحثية

أُخْتِيرَت العَيِّنة البَحْثِيَّة قَصْدِيًّا مِنْ الاِتِّتْلَاف مِنْ أَجْلِ النِّزَاهَةِ وَالْمَسَاءَلَةِ (أَمَان)، وَبِالتَّعَاوُن مَعَ البَاحِث، وَشَمِلَت قِطَاعَات مَخْتَلِفَةً مِنْ مَوْسَّسَات المَجْتَمَع المَدْنِيِّ وَاتِّتْلَافَاتِهَا (حَقُوقِيَّة، وَمَدْنِيَّة، وَنَسُوبِيَّة، وَإِغَاثِيَّة)، وَرَاعَت تِلْكَ العَيِّنة التَّمثِيلَ الجُغْرَافِيَّ مَا بَيْن جَنُوب، الضَّفَّة الغَرْبِيَّة وَوَسَطِهَا وَشَمَالِهَا. وَكَانَت العَيِّنة كَالآتِي :

الرقم	اسم المؤسسة	الممثل	مجال العمل	المحافظة
	مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس	د. عمر رحال		رام الله
	منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة	أ. صباح سلامة		رام الله - جميع المحافظات
	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	د. محمد العبوشي		رام الله - جميع المحافظات
	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - ببالارا	أ. هانية البيطار أ. حمدي حمامرة		رام الله
	الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات الأهلية	أ. أحمد هيجاوي		جنين
	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	أ. دعاء قريع		رام الله - جميع المحافظات
	مركز الدفاع عن الحقوق المدنية	أ. حلمي الأعرج		رام الله
	مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية	أ. لانا البندك		بيت لحم
	مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي	أ. سحر القواسمي		الخليل
	المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح	أ. تحرير الأعرج		رام الله
	مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية - المرصد	أ. فراس جابر		رام الله
	اتحاد لجان العمل الزراعي	أ. فؤاد أبو يوسف		رام الله - جميع المحافظات
	مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	أ. عصام عاروري		القدس - رام الله - نابلس - سلفيت

الفصل الأول: التعريفات والمفاهيم الأساسية

مؤشر القياس¹

يتمثل مؤشر القياس في سياق هذا الدليل في استنباط معلومات محدّدة عن حالة، أو وضع، أو حدث، أو نشاط، أو ناتج، يمكن ملاحظتها، ورصدها، والتحقّق منها، أو معلومات تشكّل تصوّراً، رأياً أو تقييماً، أو حكماً، تمكّن من إقامة أصلة بينها وبين الهدف المقصود في هذا الدليل، المتمثّل في قياس دور المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامّة، والتأثير فيها والمساءلة عليها. فهي ستستخدم لرصد هذا الدور وتقييمه، بمراحله المؤسسية، والعملياتية، ونواتجه؛ لفهم وتحليل مدى استعدادية وفعالية تلك المؤسسات، وتقديم خلاصات وتوصيات؛ لتعزيز ذلك الدور. وهذا التوضيح المحدّد لمؤشر القياس المبني في هذا الدليل، يتطلّب أن يكون مؤشراً نوعياً سردياً.

المجتمع المدني²

هم الأفراد والمجموعات المنخرطون بشكل طوعي في أشكال المشاركة والعمل العامّ بشأن مصالح، أو أهداف، أو قيم مشتركة، ويعملون على التأثير في السياسات العامّة، والاستراتيجيات الوطنية، والتشريعات، كما يعملون في إطار الضغط من أجل المساءلة. ويشمل مصطلح المجتمع المدني على سبيل المثال لا الحصر: المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات والنقابات، والتحالفات والشبكات، والتنظيمات السياسية والاجتماعية، والحركات الطلابية، والمهنيين، والجامعات، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويشغل المجتمع المدني حيزاً في تمثيل المجتمع وفئاته، ودعم مصالحه، والدفاع عنها محلياً، ووطنياً، ودولياً.

المشاركة

تتحقّق المشاركة في مختلف مستويات صنع القرار، وتأخذ العديد من الأشكال، لا سيّما تقديم المعلومات، والتشاور والحوار، والشراكة في صياغة القرارات، والسياسات العامّة والتشريعات، وتتعلّق هذه المشاركة بمستوى مشاركة أصحاب الحقوق في مختلف مراحل عملية صنع القرار، ابتداءً من وضع البرنامج، والصياغة، وبلورة السياسة، وصنع القرار، والتنفيذ، والرصد والمتابعة، وإعادة الصياغة. والمشاركة هي ممارسة متواصلة تقتضي وجود تفاعل منفتح وحقيقي بين السلطات العامّة، وجميع فئات المجتمع، خاصّة الفئات الأكثر عرضة للتمييز أو التمييز، وهو ما يمكن تفعيله من خلال التعاون المستمرّ مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.³

وتؤدّي المشاركة دوراً حيويّاً في تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والادماج الاجتماعي والتنمية، وهي ضرورية للحدّ من أوجه عدم المساواة والتمييز. وفي حين أنّ المسؤولية عن اتخاذ القرارات تقع في نهاية المطاف على عاتق السلطات العامّة، فإنّ مشاركة مختلف قطاعات المجتمع تمكّن تلك السلطات من فهم أعمقّ للمسائل قيد المناقشة والقرار. فهي تساعد على تحديد الثغرات، وتوضيح الخيارات المتاحة في مجالات السياسات العامّة والتشريعات وتأثيرها على فئات محدّدة من الأفراد والجماعات، وتحقّق التوازن بين المصالح المتضاربة، فتصبح المؤسسات العامّة أكثر فعالية، تُسمّ بالشفافية، وتكون خاضعة للمساءلة، ما يعزّز شرعية قراراتها.⁴

1. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «مؤشرات حقوق الإنسان ... دليل للقياس والتنفيذ»، 2012.

(www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Human__rights__indicators__ar.pdf).

2. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»، دليل عملي للمجتمع المدني، 2014.

(www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/AboutUs/CivilSociety/CS_space_UNHRSsystem_Guide_AR.pdf).

3. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «مبادئ توجيهية للدول بشأن الأعمال الفعّال للحقّ في المشاركة في الشؤون العامّة». (www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/GuidelinesRightParticipatePublicAffairs__web__AR.pdf).

4. مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية في مجلس أوروبا، «مدونة قواعد الممارسة السلمية للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار»، المعتمدة في العام 2009، رمز المرجع: CONF/PLE(2009)CODE1.

(<https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802eed59>).

«1. من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن تتاح له بالفعل، وعلى أساس غير تمييزي، فرصة المشاركة في حكومة بلده أو بلدها، وفي تصريف الشؤون العامة. 2. ويشمل هذا، ضمن أمور أخرى، حق الشخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في تقديم انتقادات ومقترحات إلى الهيئات والوكالات الحكوميّة والمنظمات المعنيّة بالشؤون العامة لتحسين أدائها، وفي توجيه الانتباه إلى أي جانب من جوانب علمها قد يعوق أو يعرقل تعزيز حقوق الإنسان، والحريّات الأساسيّة، وحمايتها وإعمالها.» المادة (08) من الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان.⁵

السياسات العامة

تعدّ عملية صنع السياسات العامّة اختصاصاً أصيلاً للسلطات العامّة الرسمية للدولة؛ بهدف تحقيق الصالح العام، وبدأ الاهتمام بهذه العمليّة مع ظهور المنهج السلوكي في الدراسات السياسيّة، والتحوّل من دراسة الهياكل والمؤسّسات السياسيّة إلى دراسة الاتجاهات، والأنشطة والأدوار السياسيّة لتلك الهياكل، ونجاحاتها في تحقيق أهدافها لخدمة أصحاب الحقوق/ المصلحة، ألا وهم المواطنون. وقد تتمثل السياسات العامّة بصياغات وتدخّلات إيجابيّة؛ لتطويع مصالح محدّدة وتعزيزها، أو صياغات وتدخّلات سلبية، كالنهي أو الحد من أعمال محدّدة؛ كمناهضة التمييز لحماية فئات اجتماعيّة، أو الحد من جرائم من الممكن أن تقتربها السلطات الرسميّة: كجرائم التعذيب، وفي أحيان كثيرة بالإمكان اعتبار سكوت السلطات عن مسائل معيّنة سياسةً عامّةً رسميّةً.⁶ وقد عرّف الباحث «جيمس - أندرسون» السياسة العامّة على أنّها: «برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فرديّ أو جماعيّ في التصدي لمشكلة، أو لمواجهة قضية معيّنة، أو موضوع محدّد»، وقد ركّز هذا التعريف على التمييز بين صنع السياسة العامّة، وصنع القرار الذي هو مجرد اختيار بديل من بين البدائل المتاحة. وقد اتفق معه الباحث أبراهام كابلان، الذي عرّفها بأنّها: «برنامج عمل يسعى إلى تحقيق الأهداف والقيم والممارسات عن طريق القيام بتطبيقات محدّدة»، فيما ذهب الباحث أحمد رشيد إلى التفصيل، حيث عرّفها بأنّها: «برنامج عمل حكوميّ لفترة زمنيّة مستقبلية محدّدة، يتضمّن مجموعة قرارات تتخذها المؤسّسات الرسميّة، ولها طابع سلطويّ ملزم لجميع المواطنين، وتهدف إلى تحقيق الغايات منها».⁷

المساءلة⁸

هي منظومة من القواعد التي تحكم العلاقة بين المكلفين بالمسؤوليات في السلطة، وبين أصحاب الحقوق، الذين يتأثرون بأفعال المكلفين. وهي تشير إلى التزام القائمين على السلطة بتحمّل المسؤولية عن أفعالهم، وتبيريها للأشخاص الذين يتأثرون بها، وخضوع أولئك القائمين لشكل من أشكال العقوبات القابلة للتنفيذ. وتستوجب المسؤولية أن يضطلع من في السلطة بمهامّ ومعايير للأداء واضحة المعالم، ما يتيح تقييم سلوكهم بشفافية وموضوعيّة.

وتعدّ ضمانات حرّيّة التعبير والإعلام، والتجمّع، وتكوين الجمعيات عاملاً حاسماً على وجه الخصوص، فيما يتعلّق بالمساءلة، إذ إنّها تمكّن الجمهور من المشاركة الفعّالة في عمليّات صنع القرار، والطعن في سياسات الموظفين في السلطات العامّة وتصرفاتهم، وممارسة المواطنة الفعّالة.

ويشكّل تعزيز المساءلة توفير آليات إضافية يمكن للجمهور من خلالها إنفاذ حقوقهم، والتماس الانصاف عندما

5. الأمم المتحدة، المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان، «الإعلان المتعلّق بحقوق ومسؤوليّة الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة المعترف بها عالمياً»، معتمد من الجمعية العامّة للأمم المتحدة في العام 1999.

(<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-right-and-responsibility-individuals-groups-and>).

6. حسين، مها، «تحليل السياسات العامّة: التطوّر والمنهجية»، مجلة كليّة التجارة للبحوث العلميّة، جامعة الإسكندرية، العدد الأوّل، المجلد الخامس والخمسون، 2018.

7. حسين، مها، المرجع السابق.

8. الأمم المتحدة، المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، «من سيخضع للمساءلة... حقوق الإنسان وخطة التمنية لما بعد العام 2015».

(www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/WhoWillBeAccountableSummary_ar.pdf).

تنتهك هذه الحقوق، نتيجة عدم قدرة المكلفين بالمسؤوليات على الوفاء بالتزاماتهم، أو الحياد عنها. وللمساءلة وظيفةٌ تصحيحيةٌ إذ إنها تتيح معالجة الشكاوى، والتدخلات الفردية والجماعية، ومعاينة المخالفات المرتكبة من المؤسسات الرسمية المسؤولة وموظفيها. وللمساءلة كذلك وظيفةٌ وقائيةٌ، إذ إنها تساعد على تحديد أيٍّ من جوانب السياسة أو المكلفين يعمل بشكلٍ جيدٍ؛ من أجل البناء عليه، وأيٍّ من الجوانب التي تحتاج إلى تعديل أو تصحيح أو إلغاء. فالمساءلة تحدّد اخفاقات النظام التي يجب التغلّب عليها؛ لجعل صنع السياسات، وتقديم الخدمات أكثرَ فعاليةً وتجاوباً.

المساءلة المجتمعية

تُعبّر المساءلة المجتمعية عن خضوع الجهات المسؤولة عن إدارة الشأن العام لمراقبة المجتمع، فتقدّم لهم تقارير عن إنجاز مهامهم، إضافةً إلى تسوية قراراتهم، وتوضيح أعمالهم، استناداً إلى العقد الاجتماعي الضمني بين المواطنين والسلطات، في إطار ديمقراطيٍّ، عملاً بالمبدأ الديمقراطيّ الأساسي، وهو أنّ المواطنين أصحاب الحقّ الأصليين في المطالبة والمساءلة، وأنّ السلطات العامة مُلزّمة بالخضوع للمساءلة. ومن متطلّباتها الرئيسية الشفافية، والقدرة على طلب التوضيح والتعليل، والقدرة على فرض العقوبات، وتعدُّ المساءلة المجتمعية واحدةً من الركائز الأساسية للحكم الرشيد، الذي يعزّز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار.⁹

9. «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، الطبعة السادسة، 2023. (<https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/23572.html>)

الفصل الثالث: مؤشرات فحص دور المجتمع المدني في المشاركة والمساءلة

إنّ الهدف من بناء المؤشرات في هذا التقرير، هو توفير أداة لجمع البيانات والمعلومات؛ لإجراء تقييم أكثر شمولاً لدور المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها. إلا أنّ هذه المؤشرات لا تستهدف المسح الشامل لتدخلات مؤسسات المجتمع المدني، وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية، إنّما تسعى من خلال فحص عينة قصديّة لقياس التوجّهات العامة للمؤسسات، ورصد مستوى التأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها، وتحديد الفجوات في عملها وتأثيرها. ويقصد من هذه المؤشرات أن تكون موضوعيّة في القياس بين المؤسسات، وأن تقدّم منهجاً ملموساً شفافاً قابلاً للمتابعة والتقييم اللاحق.

المؤشرات

المؤشرات الهيكلية (المؤسسية / التنظيمية)	الاستعدادية
❖ مأسسة الكيان	
1. هل تدرج مسألة المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها ضمن الأهداف الرئيسية أو الفرعية المحددة في النظام الأساسي للكيان؟ نأمل ذكر وتوضيح ذلك وتوضيحه.	
2. هل تضمّنت الخطة الاستراتيجية للكيان مسألة المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها ضمن الأهداف و/ أو التدخلات؟	
3. هل تتضمّن الخطة الاستراتيجية للكيان بوضوح قيم المشاركة، والإرادة، والمبادرة للمشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟	
4. هل تتضمّن هيكلية الكيان برنامجاً رئيساً أو فرعياً حول المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟ نأمل ذكر ذلك وتوضيحه.	

المؤشرات العمليّاتية (التنفيذية)

الفعالية

1. ما طبيعة العمل المنظم للمشاركة في صنع السياسات العامّة، والضغط والتأثير والتغيير فيها، والمساءلة عليها، (مؤسسيّ فرديّ/ مشترك/ ائتلافيّ)؟ نأمل توضيح ذلك مع الأمثلة.

❖ طبيعة المشاركة والتدخل

1. كيف يضطلع الكيان بمهمّة المشاركة في صنع السياسات العامّة بوسيلة التعاون، والمساهمة والشراكة في بلورتها، أو تنفيذها، أو من خلال الضغط والناصرّة والتأثير؛ للتغيير فيها، والمساءلة عليها، (إرادة ذاتية/ عمل مشترك بمبادرة خارجيّة/ مساهمة ضمن برنامج ائتلافيّ)؟ نأمل توضيح ذلك مع الأمثلة.

2. ما طبيعة نشاطات المشاركة في صنع السياسات العامّة، أو وسائل الضغط والتأثير للتغيير فيها، والمساءلة عليها، (مكتبيّ/ ميدانيّ/ حشد جماهيريّ)، مع الأمثلة.

3. ما القضايا التي يضطلع بها الكيان ضمن المشاركة في صنع السياسات العامّة، أو الضغط والتأثير للتغيير فيها، والمساءلة عليها، (قضايا عامّة، اقتصاديّة، اجتماعيّة، حقوقية)؟ نأمل التوضيح مع ذكر أمثلة.

❖ المصادر العمليّاتية

1. هل يوفّر الكيان مصادر ماليّة مخصّصةً لتنفيذ برنامج ونشاطات المشاركة في صنع السياسات العامّة، أو الضغط والتأثير للتغيير فيها، والمساءلة عليها، أو يحتاج إلى تمويل من الموازنة الرسميّة في صنع السياسات؟

2. هل تتوفر لدى الكيان المصادر البشريّة لتنفيذ البرنامج والنشاطات، أو يستعين بخبراء خارجيين؟

3. هل يوفّر الكيان برامج منتظمةً لبناء القدرات البشريّة، ورفع الكفاءة، واستثمار الخبرات الذاتية لدى الأطراف المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، أو وسائل تقييم نتائجها؟

4. هل يعمل الكيان على تطوير المعرفة، وبناء القدرات المؤسسيّة، وتعزيز وسائلها المعرفيّة، وكفاءة كادرها في التفاوض، وطرح البدائل، والانتقال من مرحلة الرصد والتحليل إلى مرحلة التحركّ المطلبيّ، والضغط باتجاه التطوير والتغيير.

5. هل يحثّ الكيان ويشجّع، ويدربّ المواطنين (الفئات المستفيدة) على المشاركة في تطوير السياسات؛ لممارسة حقّهم في المشاركة، أو حشدهم، وممارسة الضغط للتأثير والتغيير؟

❖ مستوى المشاركة

1. هل يُشرك الكيان أحداً/ عدداً من أعضاء الجمعية العموميّة في برنامج المشاركة في صنع السياسات العامّة، والتأثير والضغط والتغيير فيها،

2. والمساءلة عليها؟ مع ذكر أمثلة.

3. هل يُشرك الكيان مجلس الإدارة في برنامج في صنع السياسات العامّة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟ مع ذكر أمثلة.

الفعالية

4. ما مستوى مشاركة الطواقم التنفيذية في الكيان في برنامج المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها، أي تحديد مستوى المشاركة (إدارية عليا/ مدير برنامج/ موظف مختص/ حسب تفرغ الموظفين)؟

❖ مستوى التدخل (محلي/ دولي)

1. هل يحدّد الكيان مشاركته مع صانعي القرار في المستوى المحلي، أو يستثمر علاقاته مع المؤسسات الدولية، أو الجهات المانحة للتدخل والضغط على صانعي القرار؟

2. هل سبق وأن استخدم الكيان أو الكيانات آليات الأمم المتحدة (اللجان التعاقدية أو الإجراءات الخاصة)، وتقديم البلاغات، خلال تدخلاته في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟

مؤشرات النواتج (المخرجات والنتائج)

1. ما آثار برنامج المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها على حقوق المواطنين ومصالحهم؟ وهل لا تزال أية تدخلات عالقة دون تقدّم (في حدود ثلاث سنوات سابقة)؟

2. ما أثر المشاركة الفردية، أو العمل المشترك (الائتلافي/ الاتحادي) في المساهمة في التأثير على السياسات العامة؟ مع ذكر أمثلة.

3. هل يوثق الكيان نشاطاته ضمن تقارير داخلية حول الإخفاقات/ الإنجازات، ونتائج المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟

4. هل يعقد الكيان اجتماعاتٍ داخليةً لتقييم النتائج واستخلاص العبر والدروس المستفادة؟

5. ما الفجوات الداخلية في الكيان؛ لتنفيذ برنامج المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها بفعالية؟

6. ما التحديات الخارجية لتنفيذ برنامج المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها؟

الفصل الثالث: فحص استعدادية المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها

يتناول هذا الفصل من التقرير فحص بنى مؤسسات المجتمع المدني، ومأسسة كياناتها بما يؤهلها للمشاركة في صنع السياسات العامة، التأثير فيها، والمساءلة عليها، وذلك من خلال مراجعة أدبيات المؤسسات عينة البحث، كرؤاها ورسائلها، وأهدافها العامة والاستراتيجية، وخططها الاستراتيجية، وبرامجها الهيكلية الموجهة لخدمة تلك الأهداف. وكانت العينة البحثية متنوعة من حيث: حجم الكيان، وموقعه الجغرافي، وتخصصه، وشكله من حيث: أهو مؤسسة أم ائتلاف؟ وعمره من حيث: التأسيس وسنوات العمل. وقد كانت أبرز الملاحظات كما يأتي:

انطلق مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، الذي تأسس في العام 2003، من رؤية أساسها مجتمع مدني ديمقراطي قائم على العدل، والمساواة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وعلى الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في المشاركة في الحياة العامة، مجتمع يفسح المجال أمام الجميع للإسهام في تقدم أبنائه ورفقيهم. ويستند مركز (شمس) إلى فلسفة مفادها تشجيع المشاركة الأهلية؛ من أجل النهوض بالإنسان، وحمائته، ورعائته، والدفاع عن حقوقه، إضافة إلى مجموعة من القيم المؤسسية، من بينها: العمل التطوعي، والمواطنة، والمساءلة، والمحاسبة، والحوار.¹⁰

وقد توسع مركز (شمس) في أهدافه الثمانية، التي كان من بينها: تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في التشريعات الفلسطينية، وإصدار الأبحاث والدراسات ونشرها ورعايتها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والديمقراطية، وثقافة الحوار وتعزيزها. ولتحقيق أهدافه، يعمل مركز (شمس) من خلال أربعة برامج رئيسية، من بينها: (1) برنامج حقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية، الذي يشمل نشاطات رئيسة للمركز: كبناء القدرات والتوعية والتثقيف، ويركز على فئة الشباب؛ لتمكينهم في قضايا حقوق الإنسان، والحكم الصالح، والمشاركة والمساءلة والمحاسبة، كما يركز على المؤسسات القاعدية في القضايا ذاتها. كما يشمل نشاطاً رئيساً متعلقاً بإصلاح قطاع الأمن، الذي يهدف إلى بناء علاقة تعاون وحوار بين المسؤولين في قوى الأمن والمواطنين. (2) برنامج الإعلام الحقوقي، الذي يسعى مركز (شمس) من خلاله إلى الرقابة على قضايا حقوق الإنسان، والحرريات العامة، وعقد لقاءات حوارية بين أصحاب المصلحة وصناع القرار. (3) برنامج نشر قيم النزاهة والمساءلة والشفافية وتعزيزها، الذي يتناول آليات الحكم الصالح، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد. ويُعدُّ نشاط الضغط والناصر في مركز (شمس) نشاطاً رئيساً عبر برامج، حيث يعتمد عليه المركز للتأثير في السياسات العامة في جميع برامج.

وفي السياق ذاته، تُعرّف المبادرة الفلسطينية من أجل الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) نفسها بأنها مؤسسة مجتمع مدني مستقلة ملتزمة بتعزيز مبادئ الديمقراطية والحوار الفاعل، وتسعى إلى البناء الوطني، والتمكين على أساس مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم التشاركي.¹¹

ومكنت مؤسسة (مفتاح) نفسها في إطار المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها، من خلال تحديد هدفها الأول الورد في خطتها الاستراتيجية كما يأتي: «تعزيز السياسات، والممارسات المنسجمة مع الحقوق المدنية، والعدالة الاجتماعية في فلسطين»، وتحدد ذلك من خلال إجراء الأبحاث المواضيعية حول السياسات، والقوانين والأنظمة، وإطلاق الحوارات العامة؛ لتعزيز السياسات والممارسات الرسمية؛ وتمكين أصحاب الشأن بما يلزم؛ لدعم تحقيق السياسات والتشريعات المعدلة.

أوردت مؤسسة (مفتاح) صراحةً قيم المساءلة، والمشاركة والشمول، ضمن قيمها الأساسية الواردة في خطتها الاستراتيجية للأعوام (2022 - 2026). ولتحقيق غاياتها تعمل (مفتاح) من خلال برنامجين رئيسين، هما:

10. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، الموقع الرسمي، «من نحن». (www.shams-pal.org/?page_id=45)
11. المبادرة الفلسطينية للحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، الخطة الاستراتيجية للأعوام (2022 - 2026)، «القيم الجوهرية لمفتاح»، ص 15. (www.miftah.org/Arabic/Programmes/MIFTAH_Strategic_Plan_2022_2026_Arabic.pdf)

1. برنامج الحكم الصالح والديمقراطية؛ 2. الخطاب العام والتواصل، يقوم البرنامج الأول على تعزيز السياسات العامة، والممارسات المنسجمة مع الحقوق المدنية، والعدالة الاجتماعية في فلسطين، وذلك من خلال تحديد السياسات العامة والتشريعات الرئيسية، التي تحتاج إلى تعديل، أو إصلاح، أو صياغة سياسات عامة وتشريعات جديدة.

وفي سياق المؤسسات القاعدية، تُعرّف مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي، ومقرها في محافظة الخليل، بأنها مؤسسة أهلية تعمل في قطاع تمكين النساء، وتسعى إلى الوصول إلى العدالة الاجتماعية. وعليه، حددت مؤسسة أدوار أربعة أهداف رئيسة لعملها، كان من بينها: 1. تمكين النساء والشابات من المشاركة الاقتصادية الفاعلة. 2. تعزيز دور النساء في المجالات السياسية والاجتماعية، وحماية البيئة، والحد من الفساد، ومبادرات التنمية المستدامة.¹²

وتعمل مؤسسة أدوار من خلال البرنامج الاجتماعي على تنظيم أنشطة رئيسة لبناء القيادات الشبابية، وتدعم من خلالها تلك القيادات؛ لتعزيز مشاركتهم المجتمعية، وبناء مهارات المساءلة لديهم؛ لمحاورة صنّاع القرار، وإبداء الآراء، وطرح القضايا المجتمعية للنقاش، في إطار السعي إلى حلها. وضمن البرنامج الاقتصادي، تعمل مؤسسة أدوار على تبني سياسات وطنية اقتصادية حساسة للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال الضغط والتأثير، ومساءلة صنّاع القرار. كما أن البرنامج السياسي يشمل مسار الضغط والمساءلة من أجل التأثير في السياسات الحكومية وإجرائاتها؛ لضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية، خاصة مجالس هيئات الحكم المحلي، إضافة إلى توفير الحماية لحقوقهن، سواء بمفردها كمؤسسة، أم من خلال المشاركة الفاعلة في الحملات التي تنظمها الائتلافات المحلية أو العربية.

وتفيد د. سحر القواسمة، المدير العام للمؤسسة بأن عمل المؤسسة على التأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها يأتي ضمن كل برنامج من برامج المؤسسة، من خلال التدخلات التي تخدم الأهداف الفرعية لكل هدف رئيس لكل برنامج. وتضيف القواسمة بأن المؤسسة تقوم على مجموعة من القيم الرئيسية، من بينها: النهج القائم على حقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة، واحترام الرأي الآخر، والمشاركة والشراكة. أمّا فيما يتعلق بهيكلية المؤسسة، فأفادت القواسمة بأن الهيكلية أفردت مهمة الضغط والمناصرة المحلية ضمن البرنامج السياسي، إلا أنه يخدم البرامج الثلاثة للمؤسسة.

وفي إطار الشبكات والائتلافات، يحدّد منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية المناهضة للعنف ضد المرأة، الذي تأسّس في العام 2000، أن هدفه العام هو الحد من كافة أشكال العنف ضد المرأة الفلسطينية، باعتبارها قضية حقوقية، ووطنية، ومجتمعية عامة. فيما كان الهدف الرئيس الثاني واضحاً حيث ينصّ على: «التأثير في السياسات العامة، والقوانين والأنظمة، المتعلقة بمسألة العنف ضد المرأة، والمساهمة في إصدار سياسات، وقوانين، وإجراءات منصفة بحق النساء.» فيما وضّح المنتدى آليات عمله في هذا المجال من خلال تنظيم حملات التعبئة والضغط المختلفة، التي تستهدف صنّاع القرار لتغيير السياسات المشجّعة لممارسة العنف ضد المرأة، واستصدار سياسات، وإجراءات، وإقرار تشريعات جديدة منصفة للنساء، وحامية لحقوقهن.¹³

وقد تضمّنت الخطة الاستراتيجية للمنتدى (2022 – 2025) القيم والمبادئ التي يستند إليها عمل المنتدى وتدخلاته، وكان من بينها: المساواة، والشفافية، والعدالة، والعمل التطوعي، والشراكة، والعمل الجماعي، ونبذ الإقصاء، والمسؤولية المجتمعية. وشملت في هدفها الأول المتعلق في توحيد الخطاب النسوي بخصوص مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي عدّة تدخلات مع الجهات الرسمية، كان من بينها، عقد ورشات مع وزارة التربية والتعليم؛ لمراجعة المناهج فيما يتعلق بصورة المرأة، والأدوار النمطية المنوطة بها، ومراجعة سياسات وزارة الإعلام، المتعلقة بالتعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.¹⁴

وفي هدف المنتدى الثالث، وفق الخطة الاستراتيجية: الضغط على صنّاع القرار من أجل وضع مجموعة قوانين تُجرّم كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتدخلات حملات الضغط والمناصرة على الجهات الرسمية،

12. مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي، «ورقة تعريفية». (<https://adwar.ps/wa>)

13. منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية المناهضة للعنف ضد المرأة، «النظام الداخلي»، معتمد في العام 2013.

14. منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية المناهضة للعنف ضد المرأة، «الخطة الاستراتيجية 2022 – 2025».

من أجل إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وإلغاء استثناءات الزواج المبكر، وصياغة مسودة قانون عقوبات فلسطينيٍ مراعيٍ للنوع الاجتماعي، وفي سبيل تحقيق ذلك، حدّد المنتدى تدخّل عقد جلسات مسائلةٍ لُصنّاع القرار، وحملاتٍ إعلاميةٍ، وتجمّعاتٍ سلميةٍ لتحقيقه. أمّا الهدف الخامس من الخطة الاستراتيجية: مراقبة ومساءلة على السياسات والخدمات المقدّمة للنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والإعاقة، فشمل تدخّلاتٍ تسعى إلى الوصول إلى تكاملية السياسات وشموليتها، ونوعية الخدمات.

وفي إطار الشبكات والاتّلافات ذاته، توضّح رسالة شبكة المنظّمات الأهلية الفلسطينية، التي تأسّست في العام 1993، بأنّها إطارٌ تنسيقيٌ ديمقراطيٌ لمؤسّساتٍ أهليةٍ فلسطينيةٍ (145 مؤسّسةً)، تستند إلى رؤيةٍ تنمويةٍ لحماية استقلالية العمل الأهلي، وتمكينه، وتعزيز دوره في البناء الديمقراطي، عبر التأثير في الرأي العام، والخطط الوطنية. وعليه، جاء هدفا الشبكة الثالث والرابع على التوالي: (3) تعزيز دور الشبكة في حماية الحريّات العامة وحقوق المواطنة؛ (4) التأثير في التشريعات والسياسات والخطط التنموية والتمويلية بما يعزّز من صمود شعبنا، ويخدم مصالحه وحقوقه وفتاته الفقيرة والمهمّشة.¹⁵

وهي الأهداف التي انعكست على الخطة الاستراتيجية للشبكة للأعوام (2020 – 2025)، حيث أُشقت منها الأهداف الاستراتيجية للأعوام الخمسة، وكان من بينها: الهدف الثاني: تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، من خلال التأثير في السياسات المحليّة والدوليّة، والهدف الثالث: تعزيز الحاضنة الاجتماعيّة، من خلال المشاركة الفاعلة في صنع السياسات الوطنيّة. وعليه، حدّدت آليات عمل الشبكة في إطار تنظيم العلاقة مع الحكومة ومؤسّساتها، والعمل الأهلي، والمشاركة في السياسات، والتخطيط للتنمية المستدامة، والعمل على مستوى السياسات من منطلقاتٍ تقدّميةٍ علمانية.¹⁶ وقد صنّفت هيكليّة الشبكة لتتناسب وتحقيق أهدافها من خلال برنامجين واضحين، الأوّل: التنسيق الداخلي، وبناء القدرات، والثاني: العلاقات العامّة، والتأثير في السياسات، الذي يُشرف بدوره على نشاط الضغط والمناصرة، المرتبط في البرنامج الأوّل كذلك. وأوضحت أ. دعاء قريع، المديرّة التنفيذية للشبكة، بأنّ مسار التأثير في السياسات العامّة هو مسار رئيسٌ من مسارات عمل الشبكة الثلاثة، ويندرج تحته عمل الشبكة في إطار الضغط والمناصرة.

وفي سياق الاتّلافات والشبكات ذاته، تعمل الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسّسات غير الحكوميّة، التي تأسّست في العام 2005، كمنصّةٍ تجمّع للمنظّمات غير الحكوميّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، وتشمل في عضويتها أكثر من (100) مؤسّسة أهليةٍ قاعديةٍ، تعمل في المجالات الإنسانيّة والاجتماعية والتنموية. ويندرج نشاط الهيئة الاستشارية في التأثير في السياسات العامّة، والمساءلة عليها، ضمن الهدف الرئيس الثاني: «المساهمة في تعزيز منظومة حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في المجتمع»، ولا يُشكّل هدفاً رئيسياً في بنائها، إلا أنّ أ. أحمد أبو الهيجا، المدير التنفيذي، قد أوضح بأنّ التأثير في السياسات العامّة والمناصرة يأتي كنشاط رئيس، خاصّة في مناصرة قضايا الفئات المهمّشة: كالأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة، إضافة إلى القضايا السياسيّة المرتبطة بالحكم المحلي. مؤكّداً أنّ أكثر القضايا تركّز الهيئة علمها فيها، هي السياسات العامّة المرتبطة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية للفئات المهمّشة والضعيفة. وتأتي هذه النشاطات ضمن برنامج حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في الهيئة، التي بدورها صاغت الاستراتيجية الوطنيّة للضغط ومناصرة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفقاً للخطة الاستراتيجية للهيئة (2021 – 2025). كما أنّ قيم الهيئة ومبادئها يستند أحدها إلى التكامل مع الحكومة هو أساس تطوير منظومة الحقوق والخدمات المقدّمة من قبلها.¹⁷

15. شبكة المنظّمات الأهلية الفلسطينية، البوابة الإعلامية، «حول الشبكة». (<https://pngoportal.org>)

16. شبكة المنظّمات الأهلية الفلسطينية، «الوثيقة الاستراتيجية (2020 – 2025)»، «الأهداف الاستراتيجية للعمل الأهلي».

17. الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسّسات غير الحكوميّة، «الخطة الاستراتيجية (2021 – 2025) – مجتمع مدني مؤثر وإنسان يعيش بكرامة»، 2021.

أما في مجال المؤسسات الشبابية، فتسعى الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - بيالارا، التي تأسست في العام 1999، إلى بناء قدرات الشباب الفلسطينيين (ذكوراً وإناثاً)، وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم، وبناء مجتمع ديمقراطي، وذلك من خلال المشاركة، والريادة الاجتماعية، ودمج الشباب في عمليات صنع القرار على المستويين المحلي والوطني. وتطلق بيالارا من إيمانها بأن القرارات يجب ألا تُفرض من الأعلى إلى الأسفل، بل على الشباب أن يلعبوا دوراً في تحديد القضايا التي يعانون منها وتشخيصها، ومن ثمّ الضغط على المسؤولين وصُناع القرار؛ من أجل إحداث التغيير السياسي المطلوب. ويُركّز نهج المؤسسة على بناء القدرات والمبادرات المجتمعية، وتنظيم حملات الضغط والمناصرة للتغيير محلياً ووطنياً.¹⁸

وانطلاقاً من رؤيتها المتمثلة في «شباب فلسطيني أكثر وعياً ومتمكّن ومنخرط بفاعلية في عملية التغيير الديمقراطي»، حدّدت بيالارا هدفها الأول: الشباب الفلسطيني أكثر قدرة على الصمود والمشاركة، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تسعى بيالارا من خلال برنامجها «تنمية الشباب» و«حقوق الشباب»، إلى تمكين الشباب للمشاركة بفاعلية في عمليات التغيير المجتمعي، وأن يكون الشباب بصفتهم «أصحاب حقوق» أكثر قدرة على المطالبة بحقوقهم وتعزيزها، على التوالي. وتضيف أ. هانيا البيطار، المدير العامّة للمؤسسة بأنها تهدف إلى بناء جيل قياديٍّ مُمكّن ومؤمن بحقوقه، ويسعى إلى تعزيز هذه الحقوق، من خلال عمليات الحشد والمناصرة والتأثير على السياسات العامّة. وأوضحت البيطار بأنّ الخطة الاستراتيجية للمؤسسة (2022 - 2026) قد تبنّت القيم الأساسية لها، ومن بينها: المشاركة، والشفافية، والمساءلة، والحوكمة، إضافةً إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، معتبرةً أنّها حجر الأساس لعمل المؤسسة، وتفعيل أدوار الشباب في التأثير والتغيير. وأكدت البيطار أنّ أنشطة الحشد والمناصرة في المؤسسة هي عبر برامج ينفذها الشباب بشكلٍ مشتركٍ.

وضمن سياق المؤسسات المتخصصة، تسعى مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، التي تأسست في العام 2008، إلى تعزيز المواطنة الكاملة، والمشاركة الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، في مناحي الحياة كافة. وضمن رسالتها، تعمل مؤسسة قادر على مواءمة السياقات الاجتماعية، والمؤسسية، والسياساتية مع مبادئ «شمول الإعاقة»، و«عدم ترك أحد خلف الركب» في فلسطين. وتستند مؤسسة قادر في عملها المهني إلى مجموعة من القيم مثل: المشاركة، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة، والشجاعة، التي عُرفت بأنها الجرأة في طرح الأفكار والمطالب والمساءلة المجتمعية، بالاستناد إلى الأدلة والبراهين والموضوعية، كأساس في تلبية الحقوق، والوصول إلى الشمول والمشاركة الحقيقية للجميع. وقد حدّدت مؤسسة قادر أهدافها الاستراتيجية للأعوام (2023 - 2027)، وكان هدفها الأول: «السياسات والتشريعات الوطنية متوائمة مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومُلتزمٌ بها من أصحاب الواجبات».¹⁹

وذكرت أ. لنا بندق، المدير العامّة لمؤسسة قادر، أنّ برنامج المناصرة والمساءلة هو أهمّ برنامج في المؤسسة، وهو عبر برامجي مع البرامج الأخرى، وأضافت: إنّ قيمة الشجاعة التي استندت إليها الخطة الاستراتيجية الحالية إلى جانب القيم الأخرى، قد أخذت حيزاً كبيراً من النقاش، خاصّةً فيما يتعلّق بقدرة المؤسسة كجزء من المجتمع المدنيّ بالتحملي بالشجاعة على التأثير في السياسات العامّة، والمساءلة بشجاعة، وتناول قضاياها بشجاعة.

أما مركز الدفاع عن الحريّات والحقوق المدنية - حريّات، الذي تأسس في العام 1992، وسُجّل رسمياً في العام 2003، ينطلق من رؤيا واضحة، تتمثل في «مجتمع فلسطيني حرّ ديمقراطي، يقوم على مبدأ احترام سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، ويصون كافة الحقوق والحريّات حسب ما تنصّ عليه القوانين والتشريعات الفلسطينية، وبما لا يتعارض مع قوانين حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني». كما يستند عمل مركز حريّات إلى مجموعة من القيم، من بينها: حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحوار، والتسامح، والنزاهة، والشفافية. وفيما يتعلّق بالتأثير في السياسات والتشريعات المتعلقة بالحقوق المدنية والحريّات، وضمان تطبيقها، فهو مُدخل رئيس في عمله

18. الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - بيالارا، «ورقة تعريفية حول بيالارا». (<https://pyalara.org/about-us>)

19. مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، «من نحن»، الأهداف الاستراتيجية. (<https://www.qader.org/ar>)

لتحقيق هدفه العامّ الثاني: «تمكين الفئات المهمّشة من ممارسة الحقوق والحريّات المدنيّة والسياسيّة في المجتمع الفلسطينيّ»، وهي مدخلاتٌ وأهدافٌ واضحةٌ في الخطّة الاستراتيجيةّ للمركز (2022 – 2025).²⁰

وذكر أ. حلمي الأعرج، المدير التنفيذيّ للمركز، أنّ مركز حريّات جاء امتداداً للجان الدفاع عن الحريّات، التي شكّلت في العام، 1985 رداً على سياسة القبضة الحديدية، التي انتهجها رئيس وزراء دولة الاحتلال آنذاك «إسحق رابين»، وأعيد تصويب أوضاعه مع نشأة السلطة الفلسطينية، وهذا التصويب جاء ليتلاءم مع الواقع الفلسطينيّ، والعمل في كنف السلطة الفلسطينية؛ من أجل حماية حقوق الإنسان، وأصبح مسار الضغط والمناصرة والتشبيك أولويّة عمل المركز في إطار التأثير في السياسات العامّة.

وفي سياق ذي صلة، إلا أنّه أكثر وضوحاً في تناول السياسات العامّة من مؤسّسات المجتمع المدنيّ، جاء تأسيس مرصد السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة – في العام 2012، وتسجيله في العام 2014، من مجموعة من الأكاديميين والباحثين كمبادرة متخصصة في رصد، ودراسة، وتحليل، ونقد السياسات العامّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة على المستويين الكليّ والإجرائيّ، كأداة لضمان حماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للفلسطينيين، خاصّة الفئات الأكثر تهميشاً. واستناداً إلى رؤية مفادها «مجتمع فلسطينيّ يتمتّع بالحريّة والعدالة الاجتماعيّة»، يسعى المرصد من خلال أهدافه الاستراتيجيةّ السبعة إلى التأثير أساساً في السياسات العامّة.²¹

ومن أجل التأثير في السياسات العامّة، يستند المرصد إلى مجموعة من القيم الموثّقة في الخطّة الاستراتيجيةّ للمؤسّسة (2023 – 2027)، من بينها: الإصرار: حيث قدرة المؤسّسة وشركائها على التغيير من خلال الإصرار ومواصلة الإلحاح على صانعي القرار، والتعاون والتعاقد من أجل إحداث التغيير: الذي ينصبّ على العمل المشترك، والتعاون بين جميع الفاعلين الاجتماعيين والمؤمنين بالعدالة الاجتماعيّة، والالتزام بقضايا المهمّشين: سواءً أكانت الفئات أم المناطق التي تقصّيها السياسات العامّة الحاليّة من التنمية العادلة والشاملة.

وذكر أ. فراس جابر، باحث ومؤسّس، أنّ التأثير في السياسات العامّة، والمساءلة عليها هو جوهر عمل المرصد بنيويّاً منذ بداياته، وليس نتاج تطوّر أو تحوّل عمله، حيث إنّ أساس عمل المرصد الإنتاج المعرفيّ الموجه للتغيير الاجتماعيّ، والتأثير في السياسات العامّة، من خلال مسار الضغط والمناصرة. وأضاف جابر: إنّ عمل المرصد الهيكلّي يستند إلى مجالات التأثير (البرامج)، وهي القضايا ذات الأولويّة في عمل المرصد، ومنها:

1. الحقّ في التعليم الشامل.
2. العمل والحماية الاجتماعيّة.
3. العدالة الضريبية.
4. الحقّ في الصحّة، وجميعها تشمل السياسات العامّة.

20. مركز الدفاع عن الحريّات والحقوق المدنيّة – حريّات، الموقع الرسميّ، «من نحن». (<https://hurryyat.net>)
21. مرصد السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة – المرصد، «الخطّة الاستراتيجيةّ (2023 – 2027) كرامة العيش للجميع»، كانون الأوّل 2022.

1. تتوّعت أدبيّات عيّنة مؤسّسات المجتمع المدنيّ وبنائها ما بين الاستعداديّة المباشرة للتأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها، كالمبادرة الفلسطينيّة من أجل الحوار العالميّ والديمقراطيّة (مفتاح)، ومنتدى المنظمات الأهليّة الفلسطينيّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة، وشبكة المنظمات الأهليّة الفلسطينيّة، ومؤسّسة قادر للتنمية المجتمعيّة، ومرصد السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وما بين الاستعداديّة غير المباشرة للتأثير في السياسات العامّة، أو الاستعداديّة للتأثير في السياسات الفرعيّة والجزئيّة، كمركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطيّة (شمس)، ومؤسّسة أدوار للتغيير المجتمعيّ، والهيئة الفلسطينيّة للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)، ومركز الدفاع عن الحرّيات والحقوق المدنيّة (حرّيات).
2. إنّ قدرة المؤسسات على التأثير في السياسات الفرعيّة أو الجزئيّة، يأتي بعوائد ملموسة على المجتمعات المحليّة، أو الفئات من أصحاب المصلحة، فيما تتطلّب التدخّلات المباشرة في السياسات العامّة فترةً زمنيّةً أطول، وتأثيراً أقلّ وضوحاً على أصحاب المصلحة، خاصّةً تلك المتعلّقة بالقضايا العامّة، وهو ما سيّضح أكثر في الفصل الرابع من هذا التقرير.
3. تنطلق مؤسّسات المجتمع المدنيّ من رؤى ورسائل عامّة تتمثّل في «مجتمع ديمقراطيّ، وسيادة القانون ... إلخ»، وهو ما يعطي المؤسسات مرونةً في تحديد برامجها، وتطويرها، أو تغيير مساراتها، إلا أنّه يجعل من مساراتها فضفاضةً في التعامل مع السياسات العامّة، والمشاركة في صياغتها، أي أنّها ليست واضحة التخصّص في القضايا الاستراتيجية التي تتناولها.
4. تفاوت اهتمام مؤسّسات المجتمع المدنيّ بالسياسات العامّة، فبينما يهتمّ بعض المؤسّسات بالسياسات العامّة الكليّة (المركزيّة)، تهتمّ أخرى بالسياسات العامّة الجزئيّة (المحليّة)، أو القطاعيّة، حيث إمكانيّة التأثير تكون أكبر، وهو ما يتّضح من الخطط الاستراتيجية للمؤسّسات، والقضايا التي تتناولها كأولويّات.
5. التأثير في السياسات العامّة، والمساءلة عليها كان نتيجة تطوّر أو تحوّل في عمل بعض المؤسّسات الأهليّة، وليس أساساً بنيويّاً، خاصّةً مع تطوير المؤسّسات الرسميّة عملها، واستنادها إلى سياسات عامّة، وخطط استراتيجية قطاعيّة وعبر قطاعيّة، وهو ما أسهم في عدم وضوح هويّة بعض المؤسّسات.
6. عدم تبني بعض المؤسّسات لخطط استراتيجية للضغط والتأثير في السياسات العامّة، رغم أنّ تلك الخطط ستعوّض الفراغ الهيكلّي لهذه المهمّة، حيث من الممكن معها تحويل هذه المساءلة إلى عمل جماعيّ داخل المؤسّسة.

الفصل الرابع: فعالية المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها

يسعى هذا الفصل إلى استعراض فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتحليلها في المشاركة في صنع السياسات العامة، والتأثير فيها، والمساءلة عليها، استناداً إلى مؤشرات عملياتية تتناول طبيعة مشاركة المؤسسات وتدخلاتها، والمصادر العملية المالية والبشرية، وبناء قدراتها، ومستوى مشاركة هيئات المؤسسات وطواقمها في عملية التأثير، ومستوى تدخل المؤسسات على المستوى الدولي، سواءً من خلال شركائهم والمؤثرين الدوليين، أم من خلال آليات الأمم المتحدة، إضافةً إلى تحليل مخرجات العمليات، التي تقوم بها المؤسسات، والإنجازات، والإخفاقات، والتوثيق، والمتابعة، واستخلاص العبر، وفجوات المؤسسات الداخلية، وتحديات البيئة الخارجية، التي تحد وتؤثر سلباً في عملية المشاركة.

طبيعة المشاركة والتدخل

يسعى مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) إلى المشاركة في صنع السياسات العامة، سواءً الكلية أم المحلية، من خلال العمل الفردي المنظم، ومن خلال الائتلافات المحلية المشارك فيها، كائتلاف مناهضة التعذيب، وائتلاف الرقابة على التشريعات، والائتلاف المدني لحماية السلم الأهلي، والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، والائتلاف الفلسطيني لإصلاح القضاء. ويقول د. عمر رحال: إن مركز (شمس) كان مبادراً ومؤسساً في العديد من الائتلافات، وعضو سكرتارياً في ائتلافات أخرى، حيث يرى في مركز (شمس) مساهماً في العديد من أوراق الموقف والبيانات الصحفية، ومبادراً للعديد من اللقاءات مع الجهات الحكومية. وأضاف د. رحال إنه في العديد من القضايا بادر مركز (شمس) إلى الوقفات الميدانية في القضايا المطالبية، والنسوية، والشبابية، ويرى أن المجتمع المدني يركز على القضايا المدنية والسياسية، دون إهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كمشاركة الشباب في صنع القرار، ومناهضة خطاب الكراهية، وهو يأتي ضمن تخصص المركز.

وضمن السياق ذاته، تقول صباح سلامة: إن المنتدى يدرك صعوبة العمل في التأثير على السياسات العامة من جهة، ويؤمن بأهمية العمل الجماعي من جهة أخرى، فيتناول المنتدى مسار الضغط والمناصرة؛ للتأثير في السياسات العامة، من خلال المبادرة لتشكيل التحالفات، أو المشاركة في تحالفات قائمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن المنتدى جزء من ائتلاف تعديل قانون الأحوال الشخصية، الذي يقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وجزء من ائتلاف سيداو، وائتلاف تعديل قانون العقوبات الفلسطيني. وتضيف سلامة، إنه في المقابل، كان المنتدى مبادراً لتشكيل تحالف يستهدف نساء قطاع غزة الموجودات في الضفة الغربية، اللاتي انقطعن سبل العيش لهن بسبب الحرب على القطاع، وتسعى إلى تقديم الدعم النفسي، والإغاثي والمادي لهن، وبالتالي يضغط التحالف على وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة لتغيير سياساتهما القطاعية، ومواءمتها بما يستجيب مع احتياجات هذه الفئة. كما أن المنتدى قد بادر منذ سنوات لتشكيل ائتلاف للضغط باتجاه إصدار قانون حماية الأسرة من العنف، ويضم إلى جانب المؤسسات الأهلية أحزاباً سياسية وقوى مجتمعية، والمنتدى من يمثل المجتمع المدني على طاولة مجلس الوزراء، خلال النقاشات المتعلقة به.

كما يُشارك المنتدى في عضوية اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي عملت على مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تبنتها وزارة المرأة، وتؤكد سلامة أن غالبية القضايا والمسائل المتعلقة بالعنف ضد المرأة، أو ذات الصلة بقضايا المرأة، سواء أكان ذلك على صعيد السياسات الحكومية، أم البرامج الرسمية يُشارك فيها المنتدى للتأثير فيها، والحكومة تعد المنتدى جهةً فاعلةً، توصل دعوتها للمشاركة.

من ناحيتها، أفادت أ. هانية البيطار بأن المؤسسات الرسمية تدعو المؤسسات الأهلية، التي تتوافق معها عند صياغة سياساتها العامة، ما يجعل المؤسسات الأخرى ذات الاهتمام المشترك غير مواكبة لهذه العملية، وتُفاجأ

لاحقاً بصدور السياسة العامة، ويصبح هدف تلك المؤسسات تعديل هذه السياسة بما يوائم حقوق الشباب، وأعطت مثلاً فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذي استثنى مؤسسة بيالارا من المشاركة في صياغة استراتيجيته القطاعية الأخيرة، ما اضطر (بيالارا) إلى إرسال رسالة احتجاج. وأضافت إن المؤسسة عملت مراراً مع وزارة الحكم المحلي لتعديل سنّ الترشح بما يضمن مشاركة فاعلة للشباب، وفي مرحلة معينة، بادرت المؤسسة إلى تشكيل ائتلاف يضم ما يقارب (70) مؤسسة ونادياً شبابياً؛ للتأثير من خلال تفعيل دور الشباب أنفسهم بالمشاركة في اللقاءات مع المسؤولين، والضغط عليهم.

أمّا أ. دعاء قريع، المديرية التنفيذية لشبكة المنظمات الأهلية، فتوضح بأن مشاركة الشبكة في التأثير على السياسات العامة يكون على مرحلتين، الأولى قطاعية داخل الشبكة، حيث يعمل القطاع على التدخل مع الجهات الرسمية من أجل التأثير، والثانية في حالة أصبحت المسألة قضية رأي عام، فتعمل قطاعات الشبكة كافة بشكل موحد، ويقود العمل القطاع المختص. وأضافت، إنه على سبيل المثال، إن قطاع الحماية الاجتماعية في الشبكة قد واكب تطورات صياغة مسودة قرار بقانون الضمان الاجتماعي، وتدخل من أجل التأثير فيها، وتعديلها لصالح الموظفين، ومن ثم أصبحت قطاعات الشبكة كافة تعمل بشكل مشترك، عندما أصبحت مسألة الضمان الاجتماعي قضية رأي عام، تهم القطاعات كافة. وتفيد قريع بأن الشبكة قد بادرت إلى تسليط الضوء على العديد من قضايا السياسات العامة، كتعديل قانون الجمعيات في العام 2021، في حين تصلها مبادرات خارجية للمشاركة فيها: كقضايا حقوق المرأة، ومناهضة العنف ضدها.

وحول طبيعة مشاركة مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي، تفيد أ. سحر القواسمي، بأن المؤسسة تضطلع بمهمة التأثير في السياسات العامة، من خلال ائتلافات المؤسسات الأهلية المنضمة إليها، ومركزها مدينة رام الله، كائتلاف سيداو، ومنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، والائتلاف المدني لتعديل قانون الأحوال الشخصية، والائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء والرقابة عليه. وأضافت إن المؤسسة عضو في اللجنة الاستشارية لمجلس الوزراء، التي شكلتها حكومة د. محمد اشتية، وعضو في اللجنة الاستشارية لوزارة المرأة، وكتاهما تهدفان للتأثير في السياسات العامة، المتعلقة بالمرأة الفلسطينية. وتوضح أ. القواسمي أن مؤسسة أدوار تتميز بالعمل مع المؤسسات القاعدية، وأصحاب المصلحة في محافظة الخليل؛ للتأثير في السياسات الفرعية، المتعلقة بالخدمات، حيث ترى القواسمي أن التغيير في الإجراءات سيسهم في التغيير في السياسات، سواء المكتوبة منها أم غير المكتوبة. وقد طرحت القواسمي مثلاً للتأثير والمساءلة أنجزته مؤسسة أدوار، حيث استعادت سياسة عامة كانت متبعة في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، وهي تعيين نسبة 5% من الموظفين العموميين من سكان مناطق (ج)؛ لدعم صمودهم، وانتهت هذه السياسة برحيله، فبدأت المؤسسة منذ العام 2019 بعقد جلسات مساءلة لصانعي القرار في المحافظة، بمشاركة الفئات المستهدفة من النساء، التي قامت بدورها بمساءلتهم، والضغط عليهم، إلى أن نجحت في توظيف مجموعة من النساء في مواقع مختلفة، كمديرة مدرسة، وممرضات في العيادات الصحية، وغير ذلك.

وفي السياق ذاته، تؤكد د. تحرير الأعرج، المديرية التنفيذية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، أن المؤسسة قائمة أساساً على الحوار، سواء أكان حواراً دولياً أم محلياً؛ من أجل التغيير الديمقراطي، والحكم الرشيد. وتضيف: إن المؤسسة تقوم على برنامجين رئيسيين، الأول محلي بمسمى الديمقراطية والحكم الصالح، ويتضمن مساري التأثير في السياسات العامة استناداً إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، إضافة إلى الضغط والمناصرة، والبرنامج الثاني مرتبط بالرواية الفلسطينية، والدبلوماسية الرقمية، الذي يتضمن مسار المناصرة الدولية. وتؤكد د. الأعرج أن (مفتاح) متخصصة في التأثير في السياسات العامة، وبالتالي تعمل في هذا المجال بشكل منفرد، حيث تنظم المؤسسة لقاءات سياساتية، وجلسات الاستماع لصانعي القرار، كالسياسة العامة للإنفاق الحكومي على مراكز المسؤولية. هذا إضافة إلى عملها المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الائتلافات والشبكات، كائتلاف الرقابة على الأمن، وائتلاف الرقابة على الموازنة العامة، ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة. وعليه، تتخصص (مفتاح) كذلك بالإنتاج المعرفي المتعلق بالسياسات العامة، حيث تنظم لقاءاتها للتأثير بناءً على هذا الإنتاج المعرفي.

بدوره، يفيد أ. أحمد الهيجاوي، بأن طبيعة عمل الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات الأهلية، يعتمد على القضايا التي يتناولها، فعادةً ما تعمل بشكل مشترك مع المؤسسات القاعدية في قضايا السياسات العامة الجزئية، وفي

قضايا السياسات العامة الكليّة، أو الوطنيّة، فإنّ الهيئة تعمل من خلال عضويتها في الائتلافات كمجلس تنسيق العمل الأهليّ، وفي حالات محدّدة تعمل الهيئة بشكل منفرد إن كانت متخصّصة في القضية محلّ التأثير. ويضيف الهيجاي: إنّ الهيئة الاستشاريّة قد بادرت، وأطلقت حملةً وطنيّةً في العام 2019 لحملة (100 يوم) لمراقبة أداء حكومة د. اشتية، وشارك في الحملة ما يزيد على (90) مؤسّسةً قاعديةً، وفي حيز آخر، شاركت الهيئة الاستشاريّة من خلال عضويتها في الائتلاف الأهليّ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مناقشة مسودّات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما شاركت بشكل فرديّ في النقاشات التي يسيّرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول السياسات العامة لقانون الشركات خلال العام 2021.

ويقول أ. فراس جابر، إنّ المرصد يعمل على ثلاثة مسارات للتأثير في السياسات العامة، والعمل في مجال التغيير الاجتماعيّ، الأوّل: هو الإنتاج المعرفيّ والبحثيّ، والثاني: مسار الضغط والمناصرة، والثالث: بناء التحالفات والتشبيك. وضمن مسار التحالفات، يعمل المرصد بشراكة ثنائيّة مع المؤسّسات، كالهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان، ومؤسّسة الحقّ، وجمعيّة نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، أو مشترك من خلال الائتلافات، كائتلاف الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة (عدالة). ويضيف جابر: إنّ المرصد عادةً ما يبادر إلى تشخيص قضية محدّدة استناداً إلى عوامل موضوعيّة، ويشرع بالعمل عليها كقضية تأثير في السياسات العامة.

وفي هذا السياق، يوضّح د. محمّد العبوشي، مدير عامّ جمعيّة الإغاثة الطبيّة الفلسطينيّة، بأنّ الإغاثة الطبيّة تعمل بشكل مؤسّسيّ فرديّ في علاقة ثنائيّة مع وزارة الصّحة؛ وذلك يعود إلى طبيعة تخصّص العمل، وطبيعة التأثير في السياسات القطاعيّة للوزارة. وهو التزام له تفرّعاته، التي تشمل التراخيص، والبروتوكولات الصحيّة العامة، وبرامج الأمراض المزمنة، وجودة المختبرات الطبيّة. وهذا لا يتعارض مع العمل الجماعيّ الفاعل، من خلال التنسيق والتشبيك مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ وائتلافاته، والإغاثة عضو في شبكة المنظمات الأهليّة، والقطاع الصحيّ فيها، ومن خلال الشبكة تتسّق الإغاثة العمل مع مجلس تنسيق العمل الأهليّ. وي طرح د. العبوشي قضية التأمين الصحيّ الوطنيّ كنموذج للتأثير في السياسات العامة، حيث حاولت الحكومة الاستئثار به لصالح وزارة الصّحة، إدارة وسلّة الخدمات، وتفضيل القطاع الحكوميّ على القطاعات الأخرى، وعليه، سعت الإغاثة من خلال القطاع الصحيّ بالشبكة إلى خلق تأمين صحيّ وطنيّ موحد، يكفل حقوقاً متكافئة للجميع، ويضمن الوصول إلى الخدمات الصحيّة، مع منح حريّة الاختيار لأصحاب المصلحة، استناداً إلى الحق في الصّحة، إلا أنّ الرئيّس شكّل بمرسوم مجلس إدارة التأمين الصحيّ الوطنيّ، دون التشاور مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ ذات العلاقة، وهو ما جعل المسألة تتعثر.

وفيما يتعلّق بطبيعة العمل للتأثير في السياسات العامة، تذكر سلامة أنّ عمل المنتدى في التأثير في السياسات العامة يأتي على مستويين: المستوى الأوّل: مكتبيّ يعتمد على الاجتماعات، وورشات العمل، وتقديم أوراق الموقف، وأوراق السياسات، كما كان عمل المنتدى في مجال نظام التحويل الوطنيّ للنساء المعتقات، الذي صدر في العام 2013 بمبادرة من المجتمع المدنيّ، وعُدّل في العام 2022، كذلك نتيجة مبادرتنا. والمستوى الثاني: الميدانيّ في حالات عدم استجابة الجهات الرسميّة لتشكيل الضغط عليها، سواء من خلال الحملات الإعلامية، أم من خلال الوقفات الجماهيريّة والاعتصامات، حيث نفّذنا عدّة اعتصامات أمام مقرّ مجلس الوزراء السابق (حكومة د. اشتية)؛ للمطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

وتضيف البيطار: إنّ (بيالارا) تستخدم عدّة وسائل للتأثير في السياسات العامة، منها إصدار الدراسات وأوراق السياسات، وأوراق مطلبيّة، وعقد الاجتماعات الرسميّة مع أصحاب القرار، إضافةً إلى العمل الميدانيّ، حيث بادرت (بيالارا) في العام 2010 إلى إطلاق حملةً وطنيّةً للضغط على مجلس الوزراء؛ لمواجهة ظاهرة تصاعد العنف بين الشباب، ونفّذت عدّة اعتصامات أمام مقرّ مجلس الوزراء، ما دعا حكومة د. سلام فياض إلى الاستجابة، وقرّرت اعتبار يوم 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر من كلّ عام هو يوم التسامح واللاعنف المجتمعيّ. وتتناول (بيالارا) مختلف القضايا الوطنيّة والعامة، والحقوق الأساسيّة، التي تهّم الشباب، بما فيها الحقوق الرقميّة. وقد بادرت

(بيالارا) إلى تشكيل مبادرة (Think Tank) شبابية؛ لتناقش القضايا الوطنية من وجهة نظر شبابية، وتشمل شباباً من الشتات الفلسطيني، وأصدروا ورقة موقف شبابية لتحقيق الوحدة الوطنية.

فيما تُشير أ. سحر القواسمي، إلى أن مؤسسة أدوار تقوم بالدور المكتبي، وتصدر أوراق الحقائق والسياسات والمطالب، وتُنظّم جلسات مساءلة بشكل دوري بين صانعي القرار من جهة، والنساء صاحبات المصلحة من جهة أخرى، بعد تلقيهن جلسات بناء قدرات، وعقدن اجتماعات تحفيزية لتحديد المطالب، إضافة إلى تنظيمها تجمعات سلمية، ووقفات جماهيرية للتأثير.

وباعتبارها ائتلافاً مؤسساتياً، فإن شبكة المنظمات الأهلية تحشد مؤسساتها الأعضاء ميدانياً وفقاً لقرع، إلا أنها ترى أن هناك ضعفاً شاب عمل المجتمع المدني في الحشد الميداني، خلال الفترة الأخيرة، وهو نتيجة للانقسام في الرأي والمواقف بين المؤسسات الأهلية. أمّا مؤسسة (مفتاح)، فإنها تُشارك في التجمعات السلمية الميدانية، التي ينظمها المجتمع المدني في سبيل التأثير على السياسات العامة، ولكن المؤسسة لا تُنظّم التجمعات باعتبارها مؤسسة سياسية، وليست جماهيرية.

وحول الحشد الميداني، قال الهيجاوي: إن الهيئة تُشارك في الحشد الميداني: كإضراب المعلمين؛ لمساندة القضايا المطبّعة الحقوقية، إضافة إلى عملها في إصدار الأوراق النقدية السياسية في مجال تخصصها، وأضاف: إن الهيئة متخصصة في قضايا حقوق الإنسان، إلا أنها تُشارك مؤسسات المجتمع المدني في مواقفها من القضايا العامة والوطنية.

وفي سياق طبيعة العمل ذاته للتأثير في السياسات العامة، يذكر د. العبوشي، أن الإغاثة تعمل على المستويين المكتبي والميداني، حيث قامت سابقاً بالحشد لمظاهرات ومسيرات سلمية في عدّة محافظات حول التأمين الصحيّ الشامل، والمستوى الثاني التشبيك مع مؤثرين كأعضاء المجلس التشريعيّ، خلال فترة عمله، مؤكداً أن الإغاثة الطبية تستند إلى المنطلق الحقوقيّ في عملها ومطالبها، خاصةً الحق في الصحة، أمّا القضايا العامة الأخرى، فهي قضايا مكّملة، وليست رئيسية.

المصادر العمليّاتية

يعتمد منتدى مناهضة العنف ضدّ المرأة على المصادر المالية المخصّصة لتنفيذ برنامج المشاركة في صنع السياسات العامة عن باقي المؤسسات، خاصةً أن المنتدى غير مُسجّل لدى أيّة جهة رسمية، وليست له ذمّة مالية مستقلة، وبالتالي أعضاء المنتدى هم من ينفذون خطة المنتدى الاستراتيجية من مصادرههم المالية الخاصة، وهي عامل قوة لديمومة عمل المنتدى في التأثير، لا سيما وجود مصادر مالية خاصة من عدمه، وهو كذلك يعطي الائتلاف حريّة في العمل والاستقلالية. والسياق ذاته ينطبق على المصادر البشرية، حيث يعتمد المنتدى في تنفيذ غالبية نشاطاته وإصداراته على خبرات طواقم المؤسسات الأعضاء ومتطوعيها وقواعدها، وفي بعض الإصدارات من الممكن أن تعتمد مؤسسة عضو على باحث خارجي في إنتاجها لصالح المنتدى، وفقاً لخطة المنتدى الاستراتيجية.

وفيما يتعلق ببناء قدرات الطواقم البشرية للمؤسسات الأعضاء، تقول سلامة: إن بناء القدرات هو أحد أهداف المنتدى، وبالتالي يتحدّد بناءً على مسح احتياجاتها في قضايا عمل المنتدى، وتتولّى إحدى المؤسسات من الأعضاء تنفيذها، كبناء قدرات المؤسسات في مواءمة وإدماج قضايا النساء ذوات الإعاقة في عملهنّ في مجال الضغط والمناصرة والتأثير في السياسات العامة، وبناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مسار الضغط والمناصرة، الذي نفّذه طاقم شؤون المرأة لصالح المنتدى.

وتُشير سلامة إلى أن المنتدى وأعضائه يعملون على بناء قدرات أصحاب المصلحة، ويتجاوز ذلك النساء فقط، إنّما يعملون كذلك على بناء قدرات الشباب الذكور للمشاركة في التغيير، وتضرب مثلاً عمل المنتدى على حملة

(ال16 يوماً المناهضة العنف ضدّ النساء)، حيث عمل المنتدى على بناء قدرات الفئات المستفيدة على التأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها، وأشركهم بشكل فعليّ في التخطيط للحملة، والتنفيذ، وتقييم المخرجات. وهو ما ينطبق مع مؤسّسة (بيالارا)، التي تعمل على بناء قدرات أصحاب المصلحة من الشباب حول التأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها، قبل إشراكهم في اللقاءات مع صانعي القرار، أو مشاركتهم في جلسات المساءلة. وتبذل الهيئة الاستشاريّة الجهد ذاته في بناء قدرات المؤسّسات القاعدية التي تعمل معها، إضافة إلى الفئات المهتمّة، وتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء في المحافظة.

وفي سياق المصادر العمليّة، أوضحت أ. هانيا البيطار أن موازنة مؤسّسة (بيالارا) الماليّة متوسطة، وتكفي عادةً لضمان استمراريّة العمل، وليس لديها مصدر تمويل مستدام، وعليه تتفد أهدافها وبرامجها من خلال المشاريع الممولة، أي إنّ كل مشروع يتضمّن التأثير والضغط والمناصرة، وعليه، فإنّ نشاطات المؤسّسة تتجاوز المصادر الماليّة بالعادة، وتطمح المؤسّسة إلى توفير مصادر ماليّة؛ لتعزيز دورها في مجال التأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها. أمّا فيما يتعلّق بالمصادر البشريّة، فتوضّح البيطار أنّ طاقم المؤسّسة يستند كل طاقاته في تنفيذ المشاريع، وليس لدى أعضاء الطاقم رفاهيّة التخصّص في مجالات محدّدة، فجميع الأعضاء أصبحت لديهم خبرة في مجال الضغط والمناصرة. وفي حالات محدّدة تتجاوز فيها المسألة خبرات أعضاء الطاقم وطاقاتهم، تلجأ (بيالارا) إلى التعاون مع خبراء خارجيين، كإنجاز بعض التدريبات، أو إنجاز الدراسات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الموازنة الماليّة لشبكة المنظمات الأهليّة تستند إلى برنامج الضغط والمناصرة والتأثير، وهو ينعكس على المصادر البشريّة، حيث تُفرد الشبكة منسّقاً لشؤون الضغط والمناصرة المحليّة، وآخر للشؤون الدوليّة، ووفقاً لقرع، فإنّ منسّق المناصرة المحليّة ينسّق كذلك لجنة داخل الشبكة مكوّنة من مسؤولي المناصرة المحليّة في مؤسّساتها الأعضاء؛ لزيادة التأثير المحليّ على السياسات العامّة وتعزيزها. وتضيف قرع، إنّ الشبكة عضو في ائتلافات وشبكات دوليّة، تبادر إلى عقد دورات تدريبيّة لبناء القدرات في مجال الحشد والمناصرة، وعادةً ما تُشرك الشبكة أفراداً من طواقم المؤسّسات الأعضاء في تلك التدريبات، باعتبارهم أصحاب مصلحة في الشبكة. كما تستعين الشبكة بخبراء خارجيين؛ من أجل إعداد أوراق السياسات، والأوراق النقديّة للسياسات الحكوميّة، وفق التخصّص، طالما لم يتوفّر متخصص في الشبكة أو أعضائها، أو بسبب عدم التفرغ، وكان من بينها ورقة حقائق بحثية حول تأثير سياسات سلطة النقد في مكافحة الإرهاب، وغسل الأموال على المؤسّسات الأهليّة.

أمّا مؤسّسة أوار، فتوفّر تمويلًا للتأثير في السياسات والضغط والمناصرة، ضمن المشاريع التي تحصل عليها وفق أ. القواسمي، التي تقول: إنّ سياسات التمويل لا تغطي مصاريف إداريّة، تسمح بمرونة العمل في المؤسّسة، وهو ما ينعكس على المصادر البشريّة، حيث إنّ جميع أفراد الطاقم، المكوّن من (11) موظفة في الضفة وغزّة، ينخرطن في مسار الضغط والمناصرة، والتأثير في السياسات العامّة. وتضيف القواسمي: إنّ المؤسّسة تستثمر في بناء قدرات طاقمها باستمرار، سواءً محلياً أم دولياً.

وباعتبارها مؤسّسة سياسيّة، فإنّ (مفتاح) تُفرد بنداً خاصاً في موازنتها السنويّة، بهدف التأثير في السياسات العامّة، الذي يشمل الإنفاق على عدد من التدخّلات، كالإنتاج المعرفي، وعقد لقاءات حوارية، وجلسات استماع مع صانعي القرار، إضافة إلى لقاءات التشبيك مع المجتمع المدني؛ للتأثير في السياسات العامّة. وهو ما انعكس على المصادر البشريّة، حيث تعتمد (مفتاح) على طاقم مؤهل؛ للتأثير في السياسات العامّة، إضافة إلى اعتمادها على خبراء خارجيين للإنتاج المعرفي في مجال السياسات العامّة. كما تستفيد (مفتاح) من خبرات أعضاء الهيئة الإداريّة وقدراتهم في التأثير في السياسات العامّة، وتمنح مساحة لهم لقيادة الحوارات السياسيّة، ومنهم د. حنان عشاوي، رئيسة مجلس الإدارة، وكل من د. عزمي الشعيبي، ود. عبد القادر الحسيني، ونور عودة أعضاء المجلس. وتشير د. الأعرج إلى أنّ (مفتاح) تعمل وفق استراتيجيتها الجديدة على بناء قدرات المؤسّسات القاعدية في مجال التأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها، سواءً على المستوى المركزي أم الفرعي في المحافظات أم قطاعات العمل، ومنها تستبطن (مفتاح) كذلك المطالب المحليّة للتأثير في السياسات العامّة.

وكغيرها من المؤسّسات توفّر الهيئة الاستشاريّة مصادر تمويل حملات الضغط والمناصرة، من خلال المشاريع، وليس ضمن الموازنة العامّة، حيث إنّ الهيئة لا تعتمد على مصادر تمويل ثابتة، وهو ما انعكس على عدم وجود

مسؤول ملفّ التأثير في السياسات العامّة، حيث تعاني المؤسّسة من ضعف في هذا المجال؛ ولذلك تستعين بخبراء خارجيين وفقاً للحاجة، إنّما تعتمد على المناصرة كمسار للتأثير، وتوفّر الهيئة تدريبات لطواقمها في مجال المناصرة والتأثير، سواءً بمبادرة منها أو من خلال دعوات مؤسّسات متخصصة، كمركز (حملة) المتخصّص بالمناصرة من خلال الإعلام الاجتماعيّ، أو الحملة العربية للتعليم، حيث شارك الطاقم في تدريب تحليل سياسات النوع الاجتماعيّ.

بينما يوضّح د. العبوشي أنّ الإغاثة الطبيّة تتبّع شعاراً سنوياً خلال عملها، وتخصّص بنداً مالياً ضمن الموازنة العامّة لتحقيقه، وبما يشمل التأثير في السياسات العامّة المتعلقة في ذلك الشعار، إلا أنّه يؤكد أن استناد عمل الإغاثة على المصادر البشريّة يكون مبدئياً على أساس التطوُّع لخفض المصروفات قدر الإمكان، مقابل ضمان وصول الخدمات لأصحاب المصلحة، وهو ما يشمل أحياناً خفض النفقات على المؤتمرات وورشات العمل. أمّا بخصوص بناء القدرات، فيوضّح د. العبوشي أنّ الإغاثة تعمل على مستويين، الأوّل: من خلال كليّة صحّة المجتمع التابعة لها، التي تعمل من بين قضايا أخرى على بناء قدرات طاقم الجمعويّة في مجال الضغط والمناصرة. والمستوى الثاني: يتعلق ببناء قدرات أصحاب المصلحة، خاصّة الفئات المهمّشة في المجتمع، ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم الصحيّة، إضافةً إلى بناء قدرات مجموعات شبابيّة داعمة لقضايا الإغاثة.

وفي مجال الاستثمار في الموارد والطاقات البشريّة، يوضّح أ. عصام العاروريّ، المدير العامّ لمركز القدس للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان، أنّ المركز يعتمد على مجموعات من المتطوّعين المحليّين في مناطق عمل المركز، ويقوم ببناء قدراتهم سنوياً في مجال التأثير في السياسات العامّة، أو الفرعيّة المرتبطة بالسياسات المحليّة، ويقوم المركز بربطهم بنظام التحويل الداخليّ الخاصّ به. كما يستهدف المركز المؤسّسات القاعدية التعاونيّة، النسويّة والشبابيّة، بالتدريب وبناء القدرات سنوياً حول التنظيم الاجتماعيّ، والحشد والمناصرة للتأثير بالسياسات العامّة، إضافةً إلى لقاءات عصفٍ ذهنيّ؛ لاستنباط قضايا السياسات العامّة أو الفرعيّة، التي سيعمل عليها المركز بالتعاون معهم.

مستوى المشاركة

تمثّل المنتدى في غالبية اللقاءات الرسميّة المتعلقة بالتأثير في السياسات العامّة، منسّقة المنتدى بالشراكة والتنسيق مع المؤسّسات الأعضاء. وفي ظرف مختلف، تُشرك (بيالارا) أعضاء الهيئتين العامّة والإدارة في تمثيل المؤسّسة في القضايا المختصّة فيها، وتذكر البيطار، أنّ المؤسّسة وانطلاقاً من إيمانها في بناء قيادات شابّة متجدّدة، فإنّ تمثيلها يتوزّع على جميع المستويات التنفيذيّة، وأنّ الإدارة لا تمثّلها إلا في حالات محدّدة، وفي قضايا التأثير على السياسات، فإنّ المؤسّسة تُشرك أصحاب المصلحة الشباب في الاجتماعات الرسميّة مع صنّاع القرار، أو اللقاءات الإعلاميّة في مجال الضغط والمناصرة.

أمّا شبكة المنظّمات الأهليّة، فعادةً ما يمثّلها في اللقاءات الرسميّة المتعلقة بالتأثير في السياسات العامّة منسّق القطاع المتخصّص فيها، وهو من يتولّى مهمّة التغذية الراجعة إلى أعضاء القطاع. فيما يقتصر دور المديرية التنفيذيّة على اللقاءات الإداريّة والتنسيقية، سواءً مع المؤسّسات الأعضاء أم الجهات الرسميّة، ويقتصر دور طاقم الشبكة الصغير على اللقاءات مع المجتمع المدنيّ.

ويرى الهيجاويّ، أنّ أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة العامّة ليسوا على ذات قدر الوعي أو النشاط والفاعليّة، ما يدفع الهيئة الاستشاريّة إلى مشاركة الفاعلين منهم، وفقاً لتخصّصهم في القضايا التي تتدخّل فيها المؤسّسة على مستوى السياسات العامّة، من بينهم أ. عمر منصور، في مجال المجتمع المدنيّ، وأ. فرحة ناطور، الناشطة في مجال اللاجئين، والمحامية غادة شديد، التي تشارك في قضايا النوع الاجتماعيّ، وأ. عمار أبو بكر، المتخصّص في السياسات الاقتصاديّة، وجميعهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة.

وأوضح د. العبوشي أنّ أعضاء الهيئة العموميّة ملزمون بساعات تطوُّع ضمن عمل الجمعويّة، وتشمل مختلف

القضايا التي تعمل عليها الإغاثة الطبيّة، أمّا بخصوص أعضاء مجلس الإدارة، فلهم مهامّ محدّدة لا يخرطون في أكثر منها، باستثناء رئيس مجلس الإدارة بحكم خبرته، يشارك في الاجتماعات المتعلّقة بالتأثير في السياسات العامّة، استناداً إلى طبيعة تفرّغه. وفيما يتعلّق بالطاقم، يوضّح د. العبوشي أنّ الإغاثة الطبيّة تعمل في اتجاه أفقيّ، أي أنّ كلّ فردٍ من الطاقم يمثّل الإغاثة وفق تخصصه في الاجتماعات الرسميّة المتعلّقة بالسياسات العامّة، وذلك للاستفادة من خبراته، فعلى سبيل المثال، يمثّل كليّة صحّة المجتمع التابعة للإغاثة أحد طواقمها في اجتماعات مجلس التعليم العالي، وليس المدير العامّ للإغاثة الطبيّة، فبرأيه أنّ الدرجة الوظيفيّة ليست هي العامل الحاسم في تمثيل الإغاثة.

مستوى التّدخل

وفيما يتعلّق بطلب التّدخل من جهات إقليميّة أو دوليّة، فإنّ المنتدى يتعامل معه بحذر كبير، وذكرت سلامة أنّه خلال عمل المنتدى على موضوعي قانون حماية الأسرة من العنف، وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، اجتمع المنتدى مع شركائه الإقليميّين والدوليّين، وطرح تلك القضايا لتبادل الخبرات حول كيفية التعامل والتأثير على الجهات الرسميّة، دون الطلب منهم التّدخل. وأضافت سلامة: إنّ المنتدى في بعض الأحيان يحمّل شركاءهم الدوليّين، كالتحالف العربيّ للمدافعات عن حقوق الإنسان، بعض الأسئلة والاستفسارات لطرحها من شركائهم خلال اجتماعاتهم مع الجهات الرسميّة الفلسطينيّة، أو يطلب منهم التوقيع والانضمام للبيانات والمواقف الصحفيّة.

وترى البيطار بدورها أنّ المجتمع المدنيّ لا يلجأ للدوليّين إلا إذا استشعر الخطر عليه، واستفردت الحكومة به، وتساعد القمع، وتقلص مساحاته، وعليه، فإنّ (بيالارا) تفرّق جيّداً بين التّدخل الدوليّ الإيجابيّ لمصلحة النسيج الوطنيّ والاجتماعيّ، والتّدخل السلبيّ، الذي تتأى عنه. فيما يرى الهيجاويّ أنّه يتفهّم إذا ما لجأت إحدى المؤسّسات إلى شركائها الدوليّين؛ من أجل الضغط على الحكومة لتعديل سياسات عامّة معيّنة، في ظلّ تعنت الحكومة للاستجابة للمجتمع المدنيّ، إلّا أنّهم لا يشاركون في هذا المستوى من التّدخل.

وفي هذا السياق، تقول أ. قريع: إنّ الشركاء الدوليّين هم من يلجؤون إلى شبكة المنظّمات الأهليّة عادةً لتضعهم في صورة مسألة معيّنة، دون أن تقدّم الشبكة طلبات محدّدة؛ لينقلوها بدورهم إلى الجهات الرسميّة. بدوره يؤكّد د. العبوشي أنّه في القضايا الوطنيّة لا يمكن الاستجداء بالأجنبيّ، إلّا أنّ الإغاثة قد توضح موقفها من سياسات عامّة محدّدة، إذا طُلب منها ذلك خلال الاجتماعات مع الدوليّين، دون الطلب منهم التّدخل لدى الحكومة، أو الجهات الرسميّة المختصة.

فيما تفيد د. الأعرج بأنّ (مفتاح) لم تستقو يوماً بالشركاء الدوليّين، وهي ضدّ اللجوء إليهم، وترى أنّ الجهد المبذول في مجال التأثير على السياسات العامّة، يجب أن يكون محليّاً، وفي المقابل، ترفض (مفتاح) شيطنة الخطاب المدنيّ، أو تقييد مساحاته، سواءً من جماعاتٍ محليّةٍ محافظة، أو جهاتٍ رسميّة. وفي كثيرٍ من الحالات تعمل (مفتاح) على مساءلة الدوليّين عن جهودهم ودورهم في دعم الحقوق والحريّات في الواقع الفلسطينيّ.

أمّا بخصوص آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، سواءً الآليات التعاقدية أم غير التعاقدية، فقالت سلامة: إنّ المنتدى يشارك في اجتماعات لجان اتفاقيات حقوق الإنسان، ويقدم تقارير ظل لعددٍ من اللجان، منها تقريرُ قُدّم العام الماضي للجنة الحقوق المدنيّة والسياسيّة، وسبق ذلك تقرير للجنة سيداو، ويتناول المنتدى قضايا محدّدة، كانتهاك حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان، أو انتهاك الحقّ في حرّيّة الرأي والتعبير. ومن ناحيتها، تواجه (بيالارا) فجوةً كبيرةً في استخدام آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان بشقيها: الآليات التعاقدية وغير التعاقدية، إلّا أنّها انضمت حديثاً إلى اللجنة الوطنيّة لاتفاقية سيداو، ما فتح لها المجال لمراجعة السياسات الوطنيّة المتعلّقة بالمرأة، وفقاً للبيطار.

وأفادت أ. قريع بأن الشبكة تتواصل مع آليات الأمم المتحدة التعاقدية، حيث قدمت بالشراكة مع مؤسساتها الأعضاء تقرير ظل للجنة مناهضة التعذيب في العام 2023. وفي الشأن ذاته، ذكر الهيجاوي أن الهيئة قد شاركت مؤسسات أخرى في تقارير ظل أظهرت فيها عدم تجاوب الحكومة مع مطالبات المجتمع المدني لتعديل السياسات العامة، بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديداً تقرير الظل للجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2021، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الحق في التعليم في العام 2023. أمّا الإغاثة الطبية وفقاً للعبوشي، فهي لا تتواصل مع آليات الأمم المتحدة، إلا أنها ومن خلال شبكة المنظمات الأهلية تتعاون في صياغة المراسلات وتقارير الظل، خاصة فيما يتعلق بحرية عمل الجمعيات.

وتشارك (مفتاح) في العمل على مستوى آليات الأمم المتحدة في سبيل التأثير على السياسات العامة، وذلك من خلال تقارير الظل، التي تقدمها إلى لجان الأمم المتحدة التعاقدية، فقد قدمت تقارير إلى لجنة سيداو، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية، وقدمت تقريراً موازياً إلى مؤتمر بيجين، المعني بالسياسات الخاصة بقضايا المرأة.

وأفادت أ. القواسمي، بأن مؤسسة أدوار شاركت في صياغة تقارير ظل مشتركة، وأدرجت السياسات العامة المجحفة بحق النساء، ضمن تقريرين وجّها إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة العنف ضد المرأة (سيداو).

المخرجات

تعدّ أ. صباح سلامة أنّ تعديل نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في العام 2022، يشكل إنجازاً يحسب لصالح تدخل مندى مناهضة العنف ضد المرأة والمؤسسات النسوية على مستوى السياسات، وسبق ذلك وفقاً لسلامة قرار رفع سن الزواج، رغم وجود الاستثناءات غير المرضية للمجتمع المدني، إضافة إلى قرار منح النساء الحق في فتح حسابات بنكية، واستصدار جوازات سفر لأبنائهن، تُشكل إنجازات. فيما لم تُعدّ سلامة أنّ القرار الإداري الصادر عن مجلس القضاء الشرعي برفع سن الحضانة للنساء إنجازاً، لا سيما أنّ المؤسسات قد طالبت بتعديل القانون بهذا الخصوص، إضافة إلى عدم قدرة المؤسسات على إنجاز إصدار قانون حماية الأسرة من العنف، أو تعديل قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات، اللذين لا يزالان مؤجلين، أو حتى نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية.

ومن ناحيتها، تقيّم أ. قريع نجاح تدخل الشبكة في التأثير على السياسات العامة بمقدار 55% تقريباً، حيث لا يزال العديد من القضايا بحاجة إلى متابعة، حيث إنّ الفترة الأخيرة شابها ضعف في العلاقة ما بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ما حدّ من قدرة المجتمع المدني على التأثير في السياسات العامة. مسألة الشركات غير الربحية، وتعديل السياسات الحكومية اتجاهها لا تزال من الملفات العالقة بحسب قريع، حيث ترى أنّ التقييد الرسمي، الذي طرأ على عمل الشركات غير الربحية، إضافة إلى محاولة تعديل قانون الجمعيات الخيرية، مرتبطة بسياسات السلطة في إطار مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال.

أمّا د. الأعرج، فتري أنّ الحكومة غير قابلة للتأثير، وعليه، فإن مشاركة المجتمع المدني لم تُجدِ نفعاً خلال السنوات الخمس الماضية، ولا يُعزى ذلك لقصور في جهود المجتمع المدني، وإنما لغياب الإرادة لدى الحكومة. وتضيف: إنّ وزارة المرأة على سبيل المثال، وغيرها، رغم أنها وزارة سياساتية، فإنها تعمل كالمجتمع المدني، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ولا تقوم بدورها على المستوى السياسي. فيما ترى أنّ التأثير في السياسات المكتوبة لا يعني تطبيقها؛ بسبب غياب الموازنات المالية المطلوبة كوزارة العمل.

بينما يرى الهيجاوي أنّ التأثير في السياسات العامّة غير مُرَضٍ حتى الآن، لا سيّما أنّ الحكومات غير جادّة في تقبّل إصلاح أو تعديل السياسات العامّة، وعادةً ما تتذرع بحالة الطوارئ؛ للتهرب من مسؤوليتها في هذا المجال، ومن بينها ما يتعلّق بسياسة الحكومة اتجاه الشركات غير الربحيّة.

وأوضح د. العبوشي أنّ الإغاثة الطبيّة شاركت بفعاليّة خلال صياغة خطة التنمية الوطنيّة، خاصّةً فيما يتعلّق بتنمية القطاع الصحيّ، إضافةً إلى دور الإغاثة الطبيّة، من خلال القطاع الصحيّ في الشبكة، في إحباط الاستئثار الحكوميّ للتأمين الصحيّ الوطنيّ الشامل، والعمل مع وزارة التنمية الاجتماعيّة لتطوير نموذج سلّة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد حقهم في الحصول على التأمين الصحيّ المجانيّ، والشراكة ما بين الإغاثة ووزارة الصحّة، ووزارة التربية والتعليم في مسألة الصحّة المدرسيّة، مؤكّداً على إمكانيّة المجتمع المدنيّ على التأثير في السياسات الفرعيّة: كفتح مراكز صحيّة في القرى النائية، أو التعاون مع مجالس محليّة لمعالجة مياه الشرب الملوثة.

وترى سلامة أنّ العمل الجماعيّ أكثر تأثيراً على مستوى السياسات العامّة، ولكنّ تصاحبها تحديات كبيرة، أهمّها وجود شركاء يتوافقون على رؤية وهدف مشتركين؛ لضمان التأثير في السياسات، إضافةً إلى الإرادة والقدرة على المتابعة التي تتفاوت ما بين المؤسّسات. وتؤكد البيطار على ما جاءت به سلامة بأنّ العمل الجماعيّ في التأثير على السياسات العامّة له نتائج أفضل من العمل المؤسّسيّ الفرديّ. ويتفق الهيجاوي مع سلامة، بأنّ الائتلافات والتحالفات أكثر تأثيراً من العمل الفرديّ للمؤسّسات في مجال التأثير على السياسات العامّة، المساءلة عليها، وبرأيه أنّ المآخذ على العمل المشترك هو تخفيض سقف المطالبات، أو عدم الاتفاق على التصعيد؛ لضمان مشاركة أوسع للمؤسّسات. وبالمثل يتفق د. العبوشي، وبرأيه أنّ الشبكات والائتلافات من دورها التأثير في السياسات العامّة، ومردودها أقوى وأوضح. وكذلك تتفق د. الأعرج حول قدرة الائتلافات على التأثير، إلا أنّها ترى ضرورة وجود مؤسّسة تتولّى القيادة استناداً للإنتاج المعرفيّ الذي يأتي ضمن خطة مناصرة واضحة المعالم.

واستناداً إلى سلامة، فإنّ المنتدى يعقد لقاءً شهريّ لتقييم عمله، ومواءمة خطته التنفيذية، ويشمل ذلك التقييم الشهريّ للأنشطة السابقة، وإقرار الأنشطة للشهر التالي، إضافةً إلى تقييم كلّ حملة من حملات الضغط والمناصرة، وبما يشمل مشاركة المؤسّسات الأعضاء في الحملة. وتضيف: إنّ المنتدى لديه المرونة في العمل؛ لتوفير الحماية للنساء، وأبرز نموذج هو الحرب الحاليّة التي تشنّها دولة الاحتلال على قطاع غزّة، حيث أعاد المنتدى توجيه عمله بما يوائم المستجدّات في الميدان. وتُشكّل محاضرات الاجتماعات الشهريّة تقارير عملٍ تشمل الاستنتاجات، واستخلاص العبر والتوصيات للمرحلة المقبلة، وفقاً لسلامة.

وفي السياق ذاته، تطلب (بيالارا) من أعضاء طاقمها ومتطوعيها تقديم تقارير عملٍ حول اللقاءات التي شاركوا فيها، والّا تتنفي عنهم صفة المشاركة، وتُعرض تقارير العمل خلال اجتماعات دوريّة للمتابعة والتقييم، ومنها يجري استخلاص العبر، وتحديد الصعوبات، وتحديد النجاحات والاختافات؛ لتطوير التداخلات، أو تعديل مسارها. أمّا الهيئة الاستشاريّة، فلا تطلب من ممثليها في الاجتماعات الرسميّة المتعلقة بالسياسات العامّة تقديم تقارير عملٍ داخليّة، خاصّةً أنّ اجتماعات التقييم الداخليّة، واستخلاص العبر غير ممأسسة. أمّا الإغاثة الطبيّة، فتوثّق تدخلاتها على مستوى السياسات العامّة ضمن أنشطة التقارير السنويّة التي تصدرها، أمّا التقييم واستخلاص العبر، فعادةً ما تكون ضمن تقارير داخليّة شهريّة.

ولا توثّق الشبكة عملها في مجال التأثير في السياسات العامّة ضمن تقارير داخليّة، تُبرز التقدّم، وتحدّد الفجوات، وتستخلص العبر، وتضيف أ. قريع: إنّها في كثير من الأحيان تلجأ إلى المتابعة الشفوية مع طاقم الشبكة، أو المؤسّسات الأعضاء في القطاعات المختلفة، حيث إنّ سلاسة انتقال المعلومات بينهم يشوبها الضعف. إلا أنّ هذا لا ينفي عقد اجتماعات داخليّة؛ لتقييم التداخلات في مجال السياسات العامّة، وفقاً لقريع. أمّا (مفتاح)، فتطلب من طواقمها توثيق تدخلاتهم وأنشطتهم ضمن المهمّات الدوليّة، أمّا المهمّات المحليّة، فتكتفي المؤسّسة بتقرير شفهيّ من المسؤول عن الملفّ، إلا أنّ الطاقم الإداريّ في المؤسّسة يعقد لقاءً متابعاً أسبوعياً، وهو ما يسهم في تدفّق المعلومات بين الطاقم والمسؤولين في المؤسّسة.

أمّا أ. عصام العارورين فأشار إلى أنّ مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان يتابع عمله اليوميّ من خلال مجلس تنفيذيّ مُشكّل من مديري الدوائر في المركز، وهو يجتمع دورياً، ومسؤول عن تقييم التدخّلات والعمل في جميع المستويات، بما في ذلك التأثير في السياسات العامّة والمساءلة عليها. ويضيف: إنّ المجلس التنفيذيّ يتمتّع بالاستقلاليّة عن المدير العامّ؛ لضمان عدم تضارب المصالح، واستمرار العمل عند انشغال المدير العامّ أو غيابه.

الفجوات الداخليّة

وترى سلامة أنّ الفجوات الداخليّة في المجتمع المدنيّ، التي تُؤثّر سلباً على المشاركة في التأثير على السياسات العامّة، تنطلق من أنّ حركة التغيير الاجتماعيّ هي حركةٌ بطيئةٌ، ونتائجها غير ملموسة في المدى القريب، والتأثير في السياسات من أصعب القضايا التي تواجه عمل المنتدى، إضافةً إلى أدوات التأثير بحاجة إلى مراجعة وتطوير، وتجاوز العمل الموسميّ في تناول القضايا من المؤسّسات. وتُضيف: إنّ أحد أهمّ الفجوات المتعلّقة بالعمل الائتلافيّ هو استنزاف الوقت في القضايا الإجرائيّة كتتظيم الاجتماعات على حساب القضية ذاتها، إضافةً إلى صعوبة تجنيد الأموال لبعض القضايا، ما يجعل المنتدى يعمل بأقلّ الإمكانيّات.

أمّا فيما يتعلّق بالفجوات الداخليّة لدى مؤسّسة بيالارا، فترى البيطار أنّ الموارد الماليّة المستدامة أكبر فجوة، وهي تُؤثّر بدورها على المصادر البشريّة، فتعاني المؤسّسة من غياب مسؤول حقوق إنسان، أو مناصرة في المؤسّسة، وهو ما يضع ضغطاً على الكادر الموجود فعلاً. فيما يرى الهيجاوي أنّ عدم توفّر التدريبات المتقدّمة حول التأثير في السياسات العامّة يُعدّ أحد الفجوات في الهيئة الاستشاريّة، إضافةً إلى بناء القدرات، ومواكبة التحديثات في مجال تكتيكات الحشد والمناصرة. وتؤكد أ. قريع على ضعف الطواقم البشريّة الحاليّة في التأثير على السياسات العامّة، حيث إنّ الضغط والمناصرة ليسا وظيفيّة برأبها، إنّما تخصّص بحاجة إلى طاقم مؤهل ليقوم بهذا الدور.

وتواجه (مفتاح) الفجوة ذاتها المتعلّقة بتوفّر كادر بشريّ مؤهل للتأثير في السياسات العامّة، خاصّةً مع تعدّد اللقاءات والتخصّصات في ظلّ وجود مسؤول واحد فقط، يهتمّ بشؤون السياسات العامّة، وتضيف د. الأعرج: إنّ المؤسّسات ستواجه أزمةً في التمويل خلال الفترة القادمة، مع توجّه عدد من الممولّين إلى عمل مسح للمؤسّسات الشريكة وطواقمها، والمستفيدين من عملها، بعد هجوم حركة حماس على دولة الاحتلال في السابع من أكتوبر 2024.

التحديات الخارجيّة

فيما ترى سلامة أنّ التحديات الخارجيّة تتمثّل أولاً في وجود الاحتلال، إضافةً إلى غياب المجلس التشريعيّ ودوره الرقابيّ على السلطة التنفيذية، وغياب الإرادة السياسيّة للتغيير، والبيئة المجتمعيّة المحافظة على المستويين الرسميّ والمجتمعيّ.

بدورها أشارت أ. هانية البيطار إلى غياب الإرادة لدى الجهات الرسميّة للتغيير، مضيفةً إنّ (بيالارا)، على سبيل المثال، قد بادرت ذاتياً، وقدمت رؤيةً متكاملةً لوزارة التربية والتعليم لتعويض الفاقد التعليميّ لدى طلاب قطاع غزّة، جرّاء الحرب الإسرائيليّة الأخيرة، ولدى طلاب الضفة الغربيّة، جرّاء إضراب المعلمين خلال العامين المنصرمين، وما واجهته الوزارة خلال فترة انتشار جائحة (كوفيد - 19)، بجهود مشتركة ما بين الوزارة والمجتمع المدنيّ، إلا أنّ الوزارة ورغم إعلانها تلقّي المبادرة بإيجابيّة، فإنّها لم تتعاون، وقامت بتنفيذ جزء منها وحدها، فيما نفذ بعض المؤسّسات الأهليّة المبادرة بشكل منفرد، ولم تتبنّاها كسياسة وطنية تنفّذ من جميع المؤسّسات المختصّة الرسميّة والأهليّة. وتُضيف إلى التحديات المذكورة سابقاً، تحديّ المنافسة بين المؤسّسات ذاتها، ففي كثير من الأحيان، و عوضاً عن مساندة المؤسّسات ودعمها بعضها بعضاً، يصبح التنافس على التمويل، وتنفيذ المشاريع سيّد الموقف، خاصّةً عندما تتضرّر علاقة مؤسّسة ما مع شريكٍ دوليّ، استناداً إلى موقف المؤسّسة

الوطني. أمّا التحدّي الأكبر الذي يواجه المؤسسات في فلسطين وفقاً للبيطار، فهو وصمها من مؤسسات صهيونية (NGO monitor) بالإرهاب، ما يؤثّر سلباً على علاقة المؤسسة بشركائها الدوليين ومموليها، التي تصل إلى حدّ قطع العلاقات والتمويل.

وأشارت أ. القواسمي إلى مركزة قيادة ائتلافات المجتمع المدني وحصرها كتحدٍّ يعرقل دور مؤسسة أدوار في التأثير في السياسات العامة، حيث ترى أنّ المؤسسة نشيطة بما يؤهلها لتولي تنسيقية إحدى الائتلافات، خاصّة أنّ بعض المؤسسات قد تجمّد، أو تُنشط عمل ائتلاف معين لمصلحة ذاتية.

وتسلّط د. الأعرج الضوء على مسألة التأثير السلبي لغياب قانون الحقّ في الحصول على المعلومات على عمل المجتمع المدني في مجال التأثير في السياسات، طارحةً مثال القرار بقانون المعدّل لقانون الأحوال الشخصية، القاضي برفع سنّ الزواج في العام 2019، حيث لم يستجب مجلس القضاء الشرعي لمطالبات المجتمع المدني بتزويده ببيانات استثناءات هذا التعديل حتى تاريخه.

ويتفق الهيجاوي مع البيطار حول غياب الإرادة لدى الحكومة بتقبّل التغيير أو إصلاح السياسات العامة بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافةً إلى تفوّل الأجهزة الأمنية في الحياة العامة، ما يحدّ من مساحة المجتمع المدني في التعبير عن آرائه، لا سيّما أنّ الأجهزة الأمنية قد راجعتهم كمؤسسة حول بيانات صحفية، كانت قد أصدرتها حول مواقف محدّدة. «نحن أقرب إلى النظام الأبوي أكثر من النظام الديمقراطي التشاركي» هو أكبر تحدٍّ خارجيٍّ لعمل المؤسسات، وفقاً للدكتور العبوشي، ويضيف: إنّ غياب مؤسسات الدولة الرقابية كالمجلس التشريعي، إضافةً إلى غياب البيئة الديمقراطية يحدّان من التشاركية ما بين المؤسسات الرسمية والأهلية.

وترى قريع أنّ توجّه الجهات الرسمية لإرضاء جهات دولية، وخضوعها لابتزازات سياسية يُضعف من قدرة المجتمع المدني في التأثير في السياسات العامة، حيث إنّ الضغط الدولي على الجهات الرسمية أقوى من الضغط المحلي. وتضيف: إنّ خطاب المجتمع المدني ذاته لا يرتقي في كثير من الحالات مع جسامه المسألة التي يتناولها.

الاستخلاصات

تنقسم الاستخلاصات إلى قسمين، إيجابية وتحديات، وسيسلط التقرير الضوء على التحديات منها، ليس قليلاً من قيمة إيجابية تدخلات مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها في التأثير، إنما لإبراز التحديات سعياً للعمل على تجاوزها، وتطوير التدخلات والمسارات نحو فعالية أكبر لتلك المؤسسات.

وتبرز الاستخلاصات الإيجابية كما يأتي:

1. تبذل بعض المؤسسات جهداً أعلى من مواردها المالية، وطاقاتها البشرية في سبيل التأثير في السياسات العامة الكلية والفرعية، والمساءلة عليها، متجاوزةً تحدياتها سعياً إلى تحقيق أهدافها.
2. معظم المؤسسات المستطلعة لديها حساسية عالية من التدخل الدولي في القضايا المحلية، حتى وإن كانوا شركاء في تمويل البرامج والمشاريع، ويقتصر الدور على نقل الواقع دون تقديم طلبات للتدخل والتأثير في السياسات العامة.
3. تضطلع المؤسسات بدورها في التأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها، من خلال عضويتها في الائتلافات الأهلية على تنوعها والمشكلة لهذا الغرض، فيما تضطلع بدورها في التأثير في السياسات الفرعية أو الجزئية، من خلال العمل المؤسسي المنظم، ووفق تخصصها.
4. يستند عمل المؤسسات في مجال التأثير على السياسات العامة إلى مسار الحشد والمناصرة كأداة استراتيجية للتأثير، فيما تركز عملية المساءلة لأدوات مختلفة، من بينها جلسات الاستماع، واستخدام الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي.

فيما تبرز التحديات أمام فعالية المؤسسات كما يأتي:

1. تعاني معظم المؤسسات من ضعف المصادر والموارد المادية، حيث تسعى لتوفيرها من خلال المشاريع، حيث يُضاف مسار الضغط والمناصرة على المشروع، وليس ضمن برنامج يعتمد على تمويل ثابت، ما يحد من القيام بتدخلات مهنية مُستدامة؛ للتأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها.
2. كما تعاني من نقص خبرات الكوادر البشرية، وضعف خبراتهم في مجال التأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها، حيث تعدّ بعض المؤسسات فترة الخدمة مدخلاً في بناء القدرات، وهو موردٌ طويل الأمد، حيث يُضعف من قدراتها في هذا المجال.
3. مشاركة بعض المؤسسات تقتصر على تأكيد الحضور والوجود في الاجتماعات واللقاءات الرسمية، دون مشاركة فعلية في النقاشات، أو التأثير في سير العملية وصنع السياسات العامة، فيما تُشرك بعضها أصحاب المصلحة ذاتهم في لقاءات التأثير على السياسات، ومساءلة صانعي القرار، خاصةً في السياسات الفرعية.
4. ضعف مشاركة أعضاء الهيئتين العمومية والإدارية وفق اختصاصاتهم، بشكلٍ منظمٍ في مسار المشاركة في التأثير في السياسات العامة والمساءلة عليها.
5. هناك فجوة واضحة في استخدام آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، سواءً التعاقدية منها أم غير التعاقدية، نظراً لحدثة انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، التي انضمت إليها في العام 2014.

6. ضعف التوثيق الداخلي في المؤسسات ما يؤثر سلباً على قدرتها على المتابعة، والتقييم، واستخلاص العبر، وتطوير مسارات التأثير في السياسات العامة.
7. في الوقت الذي اتفق فيه معظم المؤسسات المستطلعة على فعالية الائتلافات وقدرتها الأعلى على التأثير في السياسات العامة، إلا أن بعض المؤسسات انتقدت محاولات السيطرة والتأثير على عملها، فتذهب لتفعيل ائتلافٍ معينٍ، أو تثبيط فعاليته تبعاً لمصلحة تلك المؤسسات.
8. الفجوات الداخلية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وصعوبة التوافق فيما بينها يحدان من فعاليتها في التأثير على السياسات العامة، خاصة في ظل أن التغيير الاجتماعي بطيء الحركة، ونتائجه غير ملموسة في المدى القريب.
9. غياب العديد من التشريعات التي تكفل مساحاتٍ أوسع للعمل والمشاركة، كقانون الحق في الحصول على المعلومات، يحد من فعالية مؤسسات المجتمع المدني في التأثير والمساءلة.
10. وأخيراً، غياب الإرادة لدى الحكومات المتعاقبة، وصعوبة تقبلها النقد والتغيير، ورفضها الانفتاح والمشاركة، أثر سلباً على فعالية مؤسسات المجتمع المدني في التأثير في السياسات العامة.

التوصيات

- ❖ تشكيل ائتلافٍ متخصصٍ للتأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها، يهدف إلى توحيد الجهد المؤسسيّ لتعزيز التأثير، على أن يشمل هيكلاً قطاعياً، تُنتخب فيه مؤسسات متخصصة لتيسير مهام كل قطاع، ويعتمد في تنفيذ تدخلاته لتحقيق أهدافه على مصادر المؤسسات الأعضاء وطواقمها.
- ❖ إنشاء قناة اتصال دائمة بين المجتمع المدني والحكومة؛ للتأثير في السياسات العامة، على أن تُحدّد لقاءاتها دورياً وتلقائياً، وتُحدّد من خلالها الأولويات السياسيّة والقطاعيّة والمدد الزمنيّة لإنجازها، وعلى أن تراعي مبادئ الشراكة والمساءلة والتغيير.
- ❖ الضغط المنظم على الجهات الرسميّة؛ من أجل إصدار قانون الحقّ في الحصول على المعلومات، كونه ركيزة أساسية في بناء توجهات حول السياسات العامة، وأداة مهمّة لجمع المعلومات الرسميّة، وتبيان السياسات العامة المكتوبة، والممارسة دون توثيق.
- ❖ إنشاء حاضنة شبابية من طلبة الجامعات الخريجين، وبناء قدراتهم في التأثير في السياسات العامة، وتحفيز مهاراتهم في مجال الضغط والمناصرة؛ ليصبحوا مورداً بشرياً متخصصاً للمؤسسات.
- ❖ ديمقراطية الائتلافات القائمة؛ لضمان عدم السيطرة عليها، والفصل بين مهام تيسير أعمالها وأمانة السرّ فيها، بحيث تتناوب المؤسسات على مهام تيسير الأعمال في إطار انتخابي ديمقراطي، فيما تتولّى مؤسسة محدّدة توثيق محاضر الاجتماعات، وتجميع الوثائق؛ لتكون مرجعية العمل.
- ❖ بناء قدرة المؤسسات على التدخلات أمام آليات الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية، كأحد مسارات الضغط والمناصرة؛ للتأثير في السياسات العامة، باعتبارها أداة مساءلة دولية طوعية انضمت إليها دولة فلسطين بإرادة حرّة.
- ❖ بناء القدرات في مجال توثيق العمل والمتابعة الداخليّة للمسائل المرتبطة بالسياسات العامة، وبما يشمل التقييم المستمر؛ لتحديد التقدّم، والفجوات، واستخلاص العبر، وتعديل مسارات العمل.
- ❖ إشراك أعضاء الهيئتين العموميّة والإدارية بشكل منظم ضمن اختصاصاتهم في مسار المشاركة في التأثير في السياسات العامة، والمساءلة عليها.
- ❖ عقد لقاءات دورية محدّدة مسبقاً مع جهات الاختصاص لمناقشة السياسات العامة والمساءلة عليها ومتابعتها، لا سيّما أنّ المؤسسات تُفاجأ في كثير من الأحيان بصدور سياسات عامّة دون مشاركتها في عملية صناعتها، أو أنّ الوثيقة النهائيّة الصادرة لم تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات المقدّمة من المجتمع المدني.

أولاً: المراجع:

- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «مؤشرات حقوق الإنسان ... دليل للقياس والتنفيذ»، 2012.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «الحيز المتاح للمجتمع المدنيونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»، دليل عملي للمجتمع المدني، 2014.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «مبادئ توجيهية للدول بشأن الأعمال الفعل للحق في المشاركة في الشؤون العامة».
- مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية في مجلس أوروبا، «مدونة قواعد الممارسة السلمية للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار»، المعتمدة في العام 2009.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً»، 1999.
- حسين، مها، «تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، 2018.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «من سيخضع للمساءلة ... حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد العام 2015».
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد»، الطبعة السادسة، 2023.
- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، الموقع الإلكتروني الرسمي.
- المبادرة الفلسطينية للحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، الخطة الاستراتيجية للأعوام (2022 – 2026)، «القيم الجوهرية لمفتاح».
- مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي، الموقع الإلكتروني الرسمي.
- منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية مناهضة العنف ضد المرأة، «النظام الداخلي»، معتمد في العام 2013.
- منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية مناهضة العنف ضد المرأة، «الخطة الاستراتيجية 2022 – 2025».
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني الرسمي، البوابة الإعلامية.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، «الوثيقة الاستراتيجية (2020 – 2025)»، «الأهداف الاستراتيجية للعمل الأهلي».
- الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، «الخطة الاستراتيجية (2021 – 2025) – مجتمع مدني مؤثر وإنسان يعيش بكرامة»، 2021.
- الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)، الموقع الإلكتروني الرسمي.
- مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، الموقع الإلكتروني الرسمي، الأهداف الاستراتيجية.
- مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات)، الموقع الإلكتروني الرسمي.

- مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (المرصد)، «الخطة الاستراتيجية (2023 - 2027) كرامة العيش للجميع»، كانون الأول 2022.

ثاني: المقابلات:

الرقم	اسم المؤسسة	الممثل	المحافظة	تاريخ اللقاء
	مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس	د. عمر رحال	رام الله	25/04/2024
	منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لناهضة العنف ضد المرأة	أ. صباح سلامة	رام الله - جميع المحافظات	28/04/2024
	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	د. محمد العبوشي	رام الله - جميع المحافظات	29/04/2024
	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - بيالارا	أ. هانية البيطار أ. حمدي حمامرة	رام الله	30/04/2024
	الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات الأهلية	أ. أحمد هيجاوي	جنين	30/04/2024
	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	أ. دعاء قريع	رام الله - جميع المحافظات	02/05/2024
	مركز الدفاع عن الحقوق المدنية	أ. حلمي الأعرج	رام الله	05/05/2024
	مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية	أ. لانا البندك	بيت لحم	06/05/2024
	مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي	أ. سحر القواسمي	الخليل	09/05/2024
	المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح	أ. تحرير الأعرج	رام الله	11/05/2024
	مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية - المرصد	أ. فراس جابر	رام الله	13/05/2024
	اتحاد لجان العمل الزراعي	أ. فؤاد أبو يوسف	رام الله - جميع المحافظات	02/06/2024
	مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	أ. عصام عاروري	القدس - رام الله - نابلس - سلفيت	02/06/2024

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف 022989506 022974949 -فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تليفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org
/amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP